الأمم المتحدة

A/55/PV.30

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الجلسة العامة **٣٠**
الأربعاء، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/55/1)

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): كعادته كل عام، حرص الأمين العام على تضمين تقريره عن عمل المنظمة رؤيته لأهم ما يواجه الأمم المتحدة والساحة الدولية من قضايا ومشكلات. وإنني إذ أثني على ما يتسم به التقرير من شمولية وتكامل لأود اغتنام هذه المناسبة للإشارة إلى عدة نقاط في ضوء ما ورد في التقرير من موضوعات.

لقد أفرد الأمين العام جزءا كبيرا من تقريره هذا العام للوضع في أفريقيا. ونحن إذ نرحب بالاهتمام المتزايد الذي تحظى به القارة في الدوائر المختلفة للأمم المتحدة وداخل أجهزتها الرئيسية، فإننا ما زلنا نرى أن الفجوة لا تزال كبيرة بين ما يعتزم ويتعهد المجتمع الدولي القيام به من أجل منع وتسوية المنازعات المنتشرة في القارة، وبين ما يتخذه من خطوات فعلية من أجل تحمُّل مسؤولياته الجماعية لحفظ السلم والأمن الدوليين في أفريقيا والقضاء على جذور النزاعات التي ألحقت دمارا واسعا بالبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول القارة.

وبالنسبة لمنطقة القرن الأفريقي، تتطلع مصر إلى انتشار بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام بين إثيوبيا وإريتريا بكامل حجمها حتى تتمكن من تهيئة المناخ السياسي المؤاتي لبناء الثقة بين هذين البلدين الشقيقين وتمهد الطريق أمام التوصل إلى اتفاق سلام دائم بينهما.

كما تتطلع مصر إلى اليوم الذي يستعيد فيه المجتمع الدولي زمام المبادرة في دعم الجهود الرامية إلى إحلال السلام في الصومال، خاصة وأننا وصلنا إلى مرحلة دقيقة تستلزم تضافر الجهود الدولية لتأييد الهياكل التي أفرزها مؤتمر المصالحة الوطنية الذي عُقد مؤخرا تحت رعاية جيبوتي.

أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا نرجو أن تعمل أطراف النزاع جاهدة على توفير الظروف اللازمة للبدء بنشر المرحلة الثانية من عملية الأمم المتحدة في الكونغو بما يساهم في المضي قدما في تسوية هذه الأزمة وفقا لأحكام اتفاق لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-66118 (A)
0066118

ويود وفد مصر أن يؤكد على أن استجابة الأمم المتحدة للأزمة الراهنة التي تشهدها سيراليون سوف تعكس مدى التزام المجتمع الدولي بتحمُّل مسؤولياته في أفريقيا وسيكون لها أثر مباشر في تحديد الدور المستقبلي الذي يمكن أن نتوقعه من الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن في القارة. لذلك فإننا نتطلع إلى قيام المنظمة بتوسيع المكون العسكري لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون فضلا عن قيام المجتمع الدولي بإحكام الحظر المفروض على التجارة غير المشروعة في الماس مع مساهمته بسخاء في الجهود الرامية إلى إعادة إعمار سيراليون وبناء قواتها المسلحة الوطنية.

وفيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فإن التوصيات التي تضمنها تقرير فريق الخبراء الذي شكَّله الأمين العام لدراسة هذه العمليات ورأسه الأخضر الإبراهيمي، قد شكَّلت جزءا هاما من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة هذا العام، وهو الأمر الطبيعي. وإذ تدرك مصر الأهمية التي تتسم بها التوصيات وآثارها بعيدة المدى على أداء المنظمة الدولية في مجال حفظ السلم والأمن على مستوى العالم أجمع، فإننا نتطلع في الوقت ذاته إلى مناقشة تلك التوصيات بالتفصيل في اللجان ذات الصلة التابعة للجمعية العامة مع بقية الدول الأعضاء للتوصل من خلال توافق الآراء إلى أفضل السبل للتعامل معها.

وأود أن أشير في هذا الصدد إلى أن الدول الأعضاء التي لديها مساهمات في عمليات حفظ السلام، ومن بينها مصر، تنظر باهتمام بالغ إلى عملية الإصلاح التي يجب أن تطال هذا المجال من عمل الأمم المتحدة. ونحن نرى أن حفظ السلم الذي تضطلع به الأمم المتحدة يجب أن يكون فعالا من حيث التوقيت ومن حيث النشر ومن حيث الكفاءة العملياتية. وإذا توفرت العوامل التي تتيح ذلك للمنظمة فإننا نؤثر أن تقوم الأمم المتحدة بعمليات حفظ السلام بدلا من الترتيبات الخارجة عنها. فالأمم المتحدة كانت ولا تزال الغطاء الشرعي الدولي الوحيد الذي نرتضي جميعا الانضواء تحته والعمل من خلاله.

وأود الإشارة إلى ما تضمنه تقرير الأمين العام من الحديث بحق عن فداحة مشكلة انتشار وباء الإيدز في العالم وفي أفريقيا جنوب الصحراء بصفة خاصة. وتظهر الأرقام التي تضمنها التقرير وتقارير باقي وكالات الأمم المتحدة أن لانتشار المرض بُعدا اجتماعيا خطيرا ليس لمعدل انتشاره المخيف الذي بلغ ٢٥ في المائة في بعض دول القارة فحسب، وإنما أيضا لانتشاره في الفئة العمرية الوسطى التي تمثل عصب المجتمع ومستقبله، الأمر الذي يهدد التنمية في القارة حاضرا ومستقبلا.

لذلك فإن مصر تولي اهتماما خاصا لعقد دورة خاصة للجمعية العامة لبحث قضية مرض الإيدز من كافة جوانبها. ولقد شارك وفد بلادي بفعالية في المشاورات التي سبقت اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٥٤ بشأن عقد تلك الدورة الخاصة، وهو القرار الذي حرصت مصر على الانضمام إلى قائمة الدول المتبنية له. لذا فإن مصر تدعو كافة الوفود والدول لإبداء روح التعاون بما يمكِّن من عقد الدورة الخاصة في أقرب وقت ممكن لبحث سبل توحيد الجهود الدولية لمواجهة ذلك الوباء الخطير.

أما بالنسبة لموضوع العقوبات، فإننا نرحب بالأفكار التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره إذ أنها تتضمن كثيرا مما طالما أكد عليه وفدنا والعديد من الوفود الأخرى. فنحن نؤكد على أهمية قياس درجة فعالية تلك العقوبات ومدى تعزيزها لمقاصد وأهداف الأمم المتحدة ومبادئها من ناحية، ومدى تأثيرها على الصعيد الداخلي والإقليمي للدولة المفروض عليها مثل تلك العقوبات من ناحية أخرى. وإننا طالما أكَّدنا على أن العقوبات إنما هي إجراء استثنائي لا يجب أن يُلجأ إليه إلا في الحالات القصوى التي نص عليها

الفصل السابع من الميثاق، وبعد استنفاد وسائل تسوية المنازعات بالطرق السلمية الواردة في الفصل السادس منه. كما شددنا كذلك على أنها يجب أن تطبق وفق معايير ثابتة وموضوعية ومعلنة ولمدة زمنية محددة حتى لا تتحول إلى قيود أبدية.

وكثيرا ما نبهنا إلى ما تحدثه العقوبات المفروضة في إطار الفصل السابع من الميثاق من أضرار جانبية مصاحبة، سواء كان ذلك بالنسبة لشعب الدولة المستهدفة بالعقوبات أو كان بالنسبة للدول الثالثة التي ترتبط مصالحها بالدولة المفروضة عليها تلك العقوبات وفي مقدمتها الدول الجارة. ولقد رصدنا، في هذا الشأن، باهتمام ما تحدث به الأمين العام في تقريره من أهمية النظر في مراعاة مفهوم العقوبات الموجهة، كما أننا لا نزال نطالب بتفعيل مواد الميثاق ذات الصلة وخاصة المادة الخمسين.

وفي النهاية، يسعدني أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأن أهنئ بلدكم الصديق على انتخابكم لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة. وإن وفد بلادي لعلى ثقة بأن ما لكم من خبرة وحنكة معهودة سوف يكون له بالغ الأثر في توجيه مداولات الجمعية وتفعيل مناقشاتها. وإنني لأؤكد لكم مجددا استعداد وفدنا التام للتعاون معكم لضمان النجاح لهذه الدورة.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على بيانه وعلى تقديمه لنا تقريره السنوي عن أعمال المنظمة.

إن المناقشة بشأن ما ينبغي للمجتمع الدولي أن يفعله بشكل جماعي لمعالجة الشواغل والقضايا المعروضة علينا تأتي في وقت مناسب، بعد أن اختتم رؤساء دولنا وحكوماتنا للتو مؤتمر قمتهم. وينبغي لنا الآن أن نعمل على تنفيذ الالتزامات التي تعهدوا بها في إعلانهم. ويجب أن نبدأ بمنظمتنا نفسها.

وهناك عنصران هامان في أي إصلاح للأمم المتحدة هما: أولا، استعادة أهمية الجمعية العامة في شؤون الأمم المتحدة؛ وثانيا، جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا لعضوية الأمم المتحدة وأكثر شفافية في أساليب عمله.

والجمعية العامة هي الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة للتداول بشأن القضايا ذات الاهتمام الدولي وينبغي أن تظل كذلك. فهي المكان الذي تجد فيه المساواة السيادية بين الدول تعبيرها الكامل.

ولن يكتمل إصلاح الأمم المتحدة بدون أن يكون إصلاح مجلس الأمن فعالا. ويجب أن تعبر عضويته عن زيادة أعداد عضوية الأمم المتحدة وتنوعها. بل ما هو أكثر أهمية أن عملية صنع القرار في المجلس يجب أن تعبر عن مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وهو حجر الزاوية في الأمم المتحدة. وفي حين أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية بذل جهودا ضخمة لتحقيق إصلاح مجلس الأمن، فإنه يتعين عليه أن، يكمل عمله قريبا.

ويجب توفير جميع الموارد اللازمة للأمم المتحدة لزيادة فعاليتها في صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي التركيز على اتقاء نشوب الصراعات. وفي الوقت الذي تستخدم فيه موارد الأمم المتحدة إلى أقصى حدودها، تمثل الدبلوماسية الوقائية خيارا لحفظ السلام أجدى من حيث التكلفة التي يقدر البعض أنها ستتراوح بين ٣ و ٤ بلايين دولار سنويا للإبقاء عليه في السنوات المقبلة. ولكن ما دامت الصراعات مستمرة، ينبغي للأمم المتحدة تعزيز قدرتها على حفظ السلام. وستظل الفلبين تشارك مشاركة كاملة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالمدى الذي تسمح به مواردها.

وينبغي للأمم المتحدة أن تنظر بجدية في توصيات فريق الإبراهيمي وأن تدعم مقترحاته البناءة، التي من شأنها تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب على الأمم المتحدة ضمان حصول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على التمويل والدعم الكافيين من الدول الأعضاء.

ويساور الفلبين قلق إزاء أثر العقوبات السلبي على السكان المدنيين الأبرياء. ويتعين على الأمم المتحدة أن تساعد على إزالة هذه الآثار السلبية وأن تدعو إلى إجراء عمليات استعراض دورية ومنتظمة لأنظمة الجزاءات القائمة. ولا ينبغي لمجلس الأمن أن يفرض إلا جزاءات ''محددة الهدف'' و ''ذكية''، لكي يجنب السكان المدنيين الأبرياء المعاناة غير المبررة.

وينبغي للأمم المتحدة الاستمرار في تعزيز الديمقراطية وحكم القانون في جميع بلدان العالم. وينبغي لها أن تلتزم بتوطيد الديمقراطية التمثيلية كنظام حكم للجميع. ويجب أن تشكل التعددية السياسية الموزونة بالحكم الرشيد والأداء الأخلاقي للواجبات العامة جزءا من قيم الأمم المتحدة الأساسية. ويجب أن تكون الديمقراطية، وحكم القانون، ومشاركة المواطنين بفعالية في جميع أمم العالم، عاملا لاحتشاد جميع أعضاء الأمم المتحدة.

وينبغي للأمم المتحدة أن تعمل بلا هوادة على تعزيز حقوق الإنسان في أرجاء العالم. ويجب إعلاء المبدأ القائم على أنه ينبغي للحكومات، في المقام الأول، ضمان وحماية حقوق مواطنيها الأساسية. ولن يمنع تكرار المآسي الإنسانية المشهودة خلال العقد الماضي إلا الالتزام الثابت من الجميع بتعزيز حقوق الإنسان.

وينبغي الاستمرار في إعلاء شأن مبدأي ميثاق الأمم المتحدة المتعلقين بالمساواة في السيادة بين أعضائها وعدم تدخل إحداهم في الشؤون الداخلية للآخر. ويجب عدم القيام بتدخل مسلح، مهما كان ذلك مبررا، إلا بإذن مجلس الأمن إذا أريد الحفاظ على الحد الأدنى من النظام العالمي.

وينبغي للجمعية العامة أن تبذل جهدا متضافرا للاستجابة لخطر فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، إن لم يكن للقضاء التام عليه. ويقتضي التصدي لوباء الإيدز التعاون، لا المنافسة، من جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والهيئات غير الحكومية. وهو يتطلب عملا جماعيا من الجميع.

وينبغي للأمم المتحدة أن تبذل جهدا خاصا لمعالجة مشاكل القارة الأفريقية المستفحلة. فنسبة السكان الذين يعانون من الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى منها في أي منطقة أخرى في العالم. وتعاني أفريقيا أيضا من نسبة عالية من حالات الإصابة بالإيدز. وهذه المصاعب مجتمعة تلحق بالمنطقة خرابا على نحو لم يشهد في أي مكان آخر. ولذا ينبغي اتخاذ تدابير خاصة لإلغاء الديون، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر وتحسين فرص الدخول في الأسواق بشكل خاص لأفريقيا.

وسيواصل بلدي المشاركة في اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية. ونرى أن للمناقشات المتعلقة بجريمة العدوان أهمية خاصة.

وتدعم الفلبين الهدف المتمثل في منع الإفلات من العقاب وتقديم مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة. ولكننا سنواصل تقييم ما إذا كانت المحكمة ستصبح أداة فعالة لتحقيق الأهداف التي حددت لها. وسينظر وفدي أيضا بعناية في كيفية تمويل المحكمة. وسنواصل دراستنا للمسألة البالغة الأهمية المتمثلة في الولاية القضائية للمحكمة.

وإني أشارك الآخرين في الإعراب عن التقدير للنجاح الذي حققه مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار

الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠ الذي اختتم أعماله مؤخرا. ونرحب بنتيجة هذا الاستعراض، ولا سيما إعادة تأكيد الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن التزاماتهم في مجال نزع السلاح النووي. بيد أننا نعرب عن آمالنا في أن تنفذ هذه الالتزامات تنفيذا مبكرا وذا معنى.

وعلى الرغم من وجود عدة مسارات تعالج مختلف أوجه المسألة النووية، فربما آن الأوان لمعالجتها بطريقة شاملة ومركزة. وأحث جميعنا على تحمل المسؤولية عن الحفاظ على مستقبلنا ودعم اقتراح الأمين العام، الوارد في تقريره الألفي، والمتعلق بالنظر في عقد مؤتمر دولي رئيسي يساعد على تحديد سبل للقضاء على الأخطار النووية.

ونحن نؤيد الاقتراح الرامي إلى عقد مؤتمر دولي في سنة ٢٠٠١ لمعالجة مسألة انتشار الأسلحة الصغيرة. ويجب تدمير الأسلحة الزائدة عن الحاجة حيثما وجدت. ويجب الحد من سهولة انتقالها. وينبغي ألا تحتوي الترسانات الوطنية إلا على الأسلحة التي تحتاجها للدفاع المشروع عن النفس.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نواصل تعزيز النظام الذي أنشأته اتفاقية الألغام الأرضية. والفلبين،حتى قبل إبرام تلك الاتفاقية، إذ أدركت إدراكا تاما النتائج الإنسانية المترتبة على استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد، تخلت بالفعل عن استخدام تلك الأسلحة. ونحن ندعو الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية إلى القيام بذلك. والفلبين تؤيد أيضا جميع الجهود التي تبذل لإزالة الألغام ولإعادة تأهيل الضحايا.

ويجب علينا أن نضمن نجاح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المقبل المعني بأقل البلدان نموا بعقد اجتماع إضافي للجنة التحضيرية الحكومية الدولية. ونحن مدينون لأخوتنا في أفريقيا، وفي بلدان نامية غير ساحلية، وفي بلدان ضعيفة بشكل خاص في مواجهة الكوارث الطبيعية، وفي دول جزرية صغيرة نامية وفي منطقة آسيا التي نعيش فيها بتكريس أنفسنا لتركيز اهتمام العالم على أقل البلدان نموا.

ويجب أيضا أن نضمن نجاح الحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية. ويجب أن نولي اهتماما خاصا حتى يتوفر لدى جميع الأطراف الرئيسية في العملية إحساس قوي بالملكية، ويمكننا معا أن نجعل النظام المالي الدولي ذا اتجاه إنمائي ومستجيبا لاحتياجات غالبية البشرية.

ولا يسعنا أيضا أن نسمح للعولمة بأن تستمر دون إعطاء البلدان النامية فرصة للحاق بها. ويجب علينا، ألا نحقق نظاما اقتصاديا أكثر إنسانية فحسب، إنما أن نجد أيضا الوسائل لتجسير الانقسام الرقمي الذي يفصل الأغنياء عن الفقراء الآن.

ويجب التأكيد على أنه لكي تستمر المساعدة الإنسانية الفعالة، يجب أن تتوفر الإرادة السياسية لتوفير الموارد الضرورية بما في ذلك الموارد المالية. وعلاوة على ذلك، فإن حماية عمال الإغاثة الإنسانية يجب أن تتأكد، ونحن نعرب عن التقدير للرجال والنساء الكثيرين الذين فقدوا أرواحهم، وأولئك الذين يرغبون، بالرغم من الخطر البالغ، في التضحية بأرواحهم من أجل تقديم الغوث والمساعدة إلى أقرانهم التعساء.

إن الإعلانات والإجراءات الأخرى التي اتفق عليها في الدورات الاستثنائية لاستعراض التقدم في الوفاء بالالتزامات المقطوعة في بيجين وكوبنهاغن لتمكين المرأة ولتحقيق التنمية الاقتصادية، على التوالي، شهادة على إصرار المجتمع الدولي القوي على تحقيق التنمية الاجتماعية وتحسين وضع المرأة. وما هو ضروري الآن وضع هذه الالتزامات

موضع التنفيذ حتى تتحقق الأهداف الموضوعة في كوبنهاغن وبيجين.

وترحب الفلبين بالاهتمام الذي أولي في تقرير الأمين العام لمشكلة الاتجار غير المشروع بالبشر، ولا سيما النساء والبنات، كمجال يتسم بالأولوية ويجب التصدي له. وانطلاقا من هذا الشعور ستعرض الفلبين مشروع قرار مستكملا يتضمن التعهدات التي قطعت في الدورة الاستثنائية لمؤتمر استعراض بيجين + ٥.

وختاما، كما يمكننا أن نرى، هناك الكثير الذي ينبغي القيام به، وأنا واثق بأننا سننجح معا.

السيد كيم تشانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أعرب عن امتناني للأمين العام على تقديم تقريره عن أعمال المنظمة إلى الدورة الراهنة للجمعية العامة. إنه يوفر لنا معلومات مفصلة نسبيا بشأن أنشطة الأمم المتحدة فيما يتصل بالسلم والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان وسائر المجالات خلال الفترة موضع الاستعراض. وعلى أساس التقرير، أود أن أعرض الآراء التالية.

على عتبة الألفية الجديدة، المهمة الأولى التي تواجه الأمم المتحدة هي إقامة علاقات دولية عادلة قائمة على مبدأي احترام سيادة الدول الأعضاء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

والمفهوم الجديد الخاص بـ ''التدخل الإنساني'' الذي سرعان ما ظهر في أعقاب الغارات التي شنت على يوغوسلافيا في العام الماضي يثير قلقا بالغا بين بلدان عديدة باعتباره تحديا خطيرا للمبدأ السامي الخاص باحترام السيادة الذي ينبغي أن يراعى في العلاقات الدولية. وهذا المفهوم الخاص بـ ''التدخل الإنساني'' يقوم على فكرة أن القوة هي كل شيء، ومن ثم إذا سمح بهذا، فيمكن أن تحول العلاقات الحالية إلى علاقات يستخدم فيها القوي قوته ضد الضعيف.

وفي البلدان التي تنتهك سيادتها يضطر عدد كبير من الناس إلى العيش حياة تتسم بعدم الأمن والبؤس، محرومين من الحق الأساسي في البقاء، والحالة في المناطق المجاورة تظل غير مستقرة. وهذا يبين أنه إذا ما اعتدي على سيادة دولة ما، لا يمكن لبلد أن يضمن كرامة أمته أو يحقق تنمية اقتصادية واجتماعية؛ علاوة على ذلك، فإن السلم والأمن الدوليين سيتعرضان للخطر. ولن يكون هناك تبرير مهما كان نوعه لما يسمى ''التدخل الإنساني'' الذي ينتهك السيادة.

إن البلدان النامية، شأنها شأن البلدان المتقدمة النمو الكبرى، تقدر تقديرا بالغا أيضا سيادتها. واحترام سيادة الدول يشكل حجر الزاوية في العلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، يلاحظ وفد بلدي بشكل إيجابي أن مبادئ احترام المساواة السيادية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والاستقلال السياسي قد أعيد تأكيدها في الإعلان الألفي الذي اعتمد في مؤتمر قمة الألفية. ونحن نرى أن هذه المبادئ ينبغي أن تراعى في العلاقات الدولية الخاصة بالقرن الجديد وأنشطة الأمم المتحدة في المستقبل.

وهناك مهمة هامة أخرى تواجه الأمم المتحدة في القرن الجديد هي أن تتخذ تدابير عملية لتمكين البلدان من الاستفادة على قدم المساواة من العولمة. وقد كانت هناك سلسلة من المناقشات بشأن التحديات التي تواجه العولمة على الساحة الدولية مؤخرا جدا، خلال مؤتمر قمة الألفية وفي المناقشة العامة. إلا أننا لم نتوصل بعد إلى تفهم مشترك لمفهوم العولمة. ونتيجة لذلك، فإن للبلدان وجهات نظر وحججا متنوعة بشأن العولمة.

ويمكن القول إن سنوات عديدة مرت منذ بدا أن عملية العولمة قد بدأت. ومع ذلك، فإن بلداننا قليلة، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، استفادت منها، بينما الوضع الاقتصادي والاجتماعي الشامل للبلدان النامية يزداد تدهورا. ويبين الواقع أن عملية العولمة، القائمة على علاقات اقتصادية دولية مؤاتية للبلدان المتقدمة النمو فقط، تزيد حدة الفقر في البلدان النامية وتوسع الفوارق بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.

هذه هي النتيجة التي يمكن أن نستخلصها من عملية العولمة حتى الآن، ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين. وحتى نجعل العولمة مفيدة حقا لبلداننا، ينبغي أن تُنشأ علاقات اقتصادية دولية جديدة، مؤاتية للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، عن طريق اتخاذ تدابير عملية مؤاتية للتنمية الاقتصادية للبلدان النامية، مثل إصلاح سياسات الإقراض الخاصة بالمؤسسات المالية الدولية ووضع أنظمة تجارية دولية منصفة. وتحقيق ذلك يتطلب إرادة سياسية لدى البلدان المتقدمة النمو.

ولكي تقوم الأمم المتحدة بهذه المهام، ينبغي أن تتعزز وظائفها ودورها تعزيزا حاسما. والمهم هنا تمكين الجمعية العامة، جهاز الأمم المتحدة التداولي الرئيسي، من أن يقوم بدور مركزي في دراسة جميع الأمور التي تعرض عليه واتخاذ القرارات بشأنها. وكما ندرك تماما، فإن الجمعية العامة هي الجهاز الأكثر تمثيلا وديمقراطية وسلطة بين أجهزة الأمم المتحدة، ولديها الولايات اللازمة لمناقشة أي موضوع، يتراوح بين السلم والأمن الدوليين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وما إلى ذلك. وعلى الرغم من هذا، لا تستطيع الجمعية العامة الاضطلاع بولايتها بموجب الميثاق في الوقت الحالي، ويستمر تهميشها في عملية صنع القرارات. ومعنى هذا أنه يتم البت في المسائل الحاسمة في أجهزة أخرى محدودة العضوية، في الأمم المتحدة. ومن أجل معالجة هذه الممارسة السلبية، ينبغي تعزيز دور الجمعية العامة لتمكينها من مناقشة المسائل الهامة المتصلة بالسلم والأمن الدوليين. وينبغي، على وجه الخصوص، إنشاء نظام يُمكِّن الجمعية العامة من الموافقة على القرارات التي يتخذها مجلس الأمن فيما يتصل باستعمال القوة أو فرض الجزاءات. فقرارات مجلس الأمن تتخذ باسم أعضاء الأمم المتحدة جميعهم. ولذلك، فمن الطبيعي أن تقوم الجمعية العامة، التي تمثل جميع البلدان، بممارسة هذه السلطة.

ولا يقل عن ذلك أهمية كفالة التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وحتى الآن، لم نشهد التنفيذ الكامل للقرارات المختلفة الداعية إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية صنع القرارات في المؤسسات المالية الدولية، وتوسيع نطاق المساعدة الإنمائية، وتخفيف عبء الديون، بغية مساعدة الجهود التي تبذلها البلدان النامية في سبيل التنمية الاقتصادية الاجتماعية، بصورة نشطة. وعليه، فإن جهود البلدان النامية من أجل تحقيق التنمية المستدامة لم تحقق النتائج المناسبة، وتتضاءل الآمال المعقودة على الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نحيط علما، بصورة خاصة، بإعادة إعلان الألفية تأكيد الدور الأساسي للجمعية العامة، بوصفها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات في الأمم المتحدة، وتتطلع إلى اتخاذ تدابير عملية، تحقيقا لذلك.

ويرى وفدي ضرورة مراعاة تلك الآراء بالكامل في أنشطة الأمم المتحدة المقبلة. ونؤكد للجمعية العامة أننا سنبذل جهودا نشطة لضمان نجاح هذه الدورة.

السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): كما توقعنا، فإن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة زاخر بالمعلومات ومركَّز وما هو أهم من ذلك – فإنه يتضمن عددا كبيرا من التعليقات والمقترحات وهو يرسم لنا صورة جيدة عن أعمال المنظمة

وأولوياتها بالنسبة للفترة القادمة. ولقد درسنا هذا التقرير، بالتوازي مع تقرير الأمين العام للألفية (A/54/2000)، المعنون ''نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين''. فالفقرة التي يستعرضها التقريران كانت ولا تزال من أكثر القنوات المليئة بالتحديات بالنسبة للأمين العام وللمنظمة. وأهم رسالة في التقريرين هي أنه، رغم كل شيء، تظل المنظمة لا غنى عنها، وإن أجهزتها تؤدي مهامها بشكل مرض.

والأمم المتحدة تواصل التأثير على التنمية العالمية وجدول الأعمال العالمي. وأكثر هيئاتها انشغالا هو مجلس الأمن ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وكان بإمكان الأمم المتحدة أن تفعل أكثر من ذلك، بطبيعة الحال. ونأمل أن يؤدي نجاح نتائج مؤتمر قمة الألفية وجمعية الألفية الحالية إلى تنشيط المنظمة لتقوم بما هو أكثر، في المستقبل، في هذا الاتجاه – وفقا للميثاق، بالطبع.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبدي بضعة تعليقات على بعض المسائل التي تناولها تقرير الأمين العام. ففي القرن الحادي والعشرين، يجب أن تكون الأمم المتحدة منظمة أوثق صلة بمجريات الأمور مما كانت عليه في النصف الثاني من القرن العشرين. ويجب أن تراعي جميع الدول مبادئ الميثاق وأن تحترمها. ويجب أيضا احترام القانون الدولي ويجب إدارة العولمة، والأمم المتحدة هي أفضل مكان للاتفاق على إدارتها، بل هي المكان الوحيد لذلك. ويجب أن يكون أساس تلك الإدارة المساواة بين الدول والاحترام المتبادل فيما بينها، وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون والتكامل وليس من خلال المواجهة أو استعمال القوة أو الهيمنة.

لقد تركنا فترة المواجهة وراءنا، بالفعل. ويجب أن تظل المنظمة عالمية الطابع، حقا، ومتساوية في الأهمية بالنسبة لجميع الدول، كبيرها وصغيرها. وينبغي لنا أن نقاوم تهميش المنظمة، بكل قوانا، وعلينا أن نتمسك بموقف مؤداه أن الأمم المتحدة هي التي تستطيع، وحدها، أن تعزز التكامل العالمي لما فيه صالح الجميع. ويجب أن تكون العلاقات والتعاون بين الدول الأعضاء، كبيرها وصغيرها، على أساس مبدأ حسن الجوار، على أن يستفيد الجميع من هذا التعاون. والهدف الأول للإنسانية هو القضاء على الفقر والظلم. فهذا من شأنه أن يحول دون اندلاع الصراع العالمي.

ومن أجل تحقيق كل هذا، بل وأكثر بكثير، يجب أن تكون لدينا أمم متحدة وثيقة الصلة بهذا القرن. وقد أوضح مؤتمر قمة الألفية أن ذلك ممكن. وتبين الدراسة المتأنية لتقرير الأمين العام نفس الشيء. فإذا صح هذا، ينبغي إذا إصلاح الأجهزة الرئيسية للمنظمة، والتغلب على التردد الحالي في هذا الصدد. ويمكن أن تكون المنظمة قوة دافعة فعالة للتغيير، ورائدة في تحسين العلاقات الدولية وزيادة التعاون، إذا استمرت في إصلاح ذاتها، لا سيما فيما يتصل بآلياتها وأجهزتها الرئيسية: أي الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ومنذ فترة، كانت هناك وفود عديدة، منها وفدي، تشعر بالقلق إزاء ضرورة تعزيز دور الجمعية العامة، على أساس أحكام الميثاق، وليس على حساب الأجهزة الرئيسية الأخرى. ومن الإنصاف القول إن إمكانات الجمعية العامة لا تستخدم بصورة كاملة. فالجمعية العامة لا تعمل، أساسا، سوى لفترة شهر ونصف شهر في السنة. ولذلك، تسير أعمالها على نمط متكرر بعض الشيء؛ فإذا استمر ذلك، كما هو الحال الآن، فسيزداد تهميشها. وبالتالي، فإن وضع نظام جديد لعمل الجمعية العامة ضرورة. والالتزام الذي تعهد به رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر قمة الألفية، له أهمية فائقة في هذا الصدد، وينبغي تنفيذه. فقد قرر رؤساء الدول أو الحكومات:

”إعادة تأكيد المركز الأساسي للجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة وتمكينها من أداء ذلك الدور بفعالية“. (القرار ٥٥/٢، الفقرة ٣٠)

وبغية تحقيق هذا الالتزام الرسمي، يلزم أن نضع ترتيبا جديدا لأعمال الجمعية العامة. فالجمعية لا تستطيع الاضطلاع بواجبها، بوصفها الجهاز التمثيلي الرئيسي للتداول وتقرير السياسات في ظل الترتيب الحالي، مع الجدول الزمني لعملها، الذي يستغرق شهرا ونصف شهر.

لقد آن الأوان لأن تبدأ الجمعية العامة العمل طيلة العام، مثلها في ذلك مثل البرلمانات الوطنية. وإذا تحقق ذلك، سيصبح كثير من الأجهزة الفرعية التابعة للأجهزة الرئيسية زائدا عن الحاجة. وسيكون لهذا الإجراء أهمية قصوى بالنسبة للمشاركة في أعمال الأمم المتحدة من جانب غالبية الدول الأعضاء التي لا تستطيع تحمل نفقات الاحتفاظ ببعثات ضخمة في نيويورك ولا تستطيع أن تساهم بشكل فعال في هذا العدد الكبير من الأجهزة الفرعية والهيئات العاملة المخصصة.

ويركز الأمين العام في تقريره لهذا العام، كما فعل في تقرير العام الماضي، على أهمية العمل الوقائي وفائدته. ونحن نتفق معه تماما في ذلك. وجمهورية مقدونيا لها تجربة إيجابية للغاية فيما يتعلق بالعمل الوقائي. فلقد استضافت أول قوة وقائية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، وكانت المهمة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في هذا الصدد ناجحة جدا. ولم ينشئ مجلس الأمن قوة وقائية مماثلة لحفظ السلام في مناطق أخرى، على الرغم من الحاجة الواضحة لذلك. وينبغي بحث هذه المسألة باستفاضة لدى استعراضنا لتقرير فريق الإبراهيمي وعندما ننظر في تقرير مجلس الأمن. ولا بد أن يكون واضحا في بداية هذه المناقشة أن إنشاء بعثات وقائية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة ينبغي أن يكون هو الشغل الشاغل لمجلس الأمن وأن تصبح هذه البعثات جزءا من الترتيبات الجديدة لقوات حفظ السلام. وستتأثر سمعة منظمتنا سلبا إذا ما استمر مجلس الأمن في اتخاذ القرارات بعد اندلاع الصراعات والحروب وواصل العمل كفرقة مطافئ.

وفي تقرير الأمين العام (A/55/1) خصصت مساحة كبيرة للعمل الإنساني الذي تضطلع به منظمتنا، وكان محقّا في ذلك. ومن الممكن أن نواجه مستقبلا بالحاجة إلى القيام بأعمال إنسانية قد تكون أكبر حجما، بسبب الكوارث الطبيعية أو الحروب أو الصراعات الأهلية. ويشعر البعض بالقلق من أن يساء استخدام هذه الجهود الإنسانية لأغراض سياسية، أو أن يُستخف بمبدأ السيادة أو يضطلع بالأعمال الإنسانية على نحو يتعارض مع مبادئ الميثاق. وفي رأينا، أن هناك حاجة إلى توضيح موقف منظمتنا بخصوص هذا الموضوع. إذ لا يجب أن تكون لدينا مشاكل إذا دعتنا الضرورة لمساعدة المحتاجين ولا ينبغي لنا أن نتردد في اتخاذ الإجراءات التي تحتمها الضرورة الإنسانية. فاحترام حقوق الإنسان والتزامنا بمساعدة المحتاجين لا يجب أن تحدهما حدود.

وقد ورد ذكر المنطقة التي يقع فيها بلدي، جمهورية مقدونيا، وهي منطقة البلقان أو جنوب شرقي أوروبا، في فصول شتى من تقرير الأمين العام. صحيح أنها منطقة مثقلة بكثير من الصعاب، التي ترجع في الأساس إلى اشتعال الحروب في أجزاء من يوغوسلافيا السابقة، علاوة على الحالة في كوسوفو، ولكننا إذا أخذنا جميع الجوانب في الاعتبار، يمكننا أن تقرر أن الحالة العامة في المنطقة آخذة في التحسن. ويرجع الدافع الرئيسي لهذا التحسن إلى إضفاء الطابع الأوروبي على المنطقة، وإلى الجهود المبذولة لإدماج المنطقة

فـي الهيكـل الأوروبي بشكل كـامل وسـريع قـدر الإمكـان. ومما له أهمية خاصة في هذا الصدد تنفيذ ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا، وبطبيعة الحال، نجاح بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونحن نشعر بالتفاؤل بالنسبة لمستقبل منطقتنا، إلا أن مشاركة المجتمع الدولي ضرورية في هذا الصدد، حتى يمكن الوصول إلى حالة مرضية.

وأود أن أنهي بياني عند هذه النقطة بشكر الأمين العام على تزويدنا بهذا التقرير المفيد والحافز للتفكير، متمنين له النجاح في الفترة المقبلة. وستواصل جمهورية مقدونيا تعاونها الممتاز مع الأمين العام ولن تتردد في تقديم دعمها الكامل له في مساعيه.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): نظرا لأنني أتكلم للمرة الأولى في هذه الجلسات العامة، فإنني أرجو أن تسمحوا لي بأن أبدأ كلمتي بتهنئتكم يا سيدي الرئيس، على انتخابكم الذي تستحقونه بجدارة لتوجيه دفة الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. ومن المؤكد أنكم ستقودون الجمعية العامة نحو تحقيق النجاح بمهاراتكم الدبلوماسية البارعة وقدرتكم القيادية.

إن الجنس البشري قد اجتاز كثيرا من الألفيات على مدى رحلته. ولا شك أن تغيّر قرن أو ألفية حدث له أهميته؛ ولكننا ندرك أن الصلة بين هذا التغيير وبين التقاويم الكثيرة التي تحتفل بها مجتمعاتنا هي صلة عرضية. ولكننا مع ذلك، ينبغي أن نغتنم كل الفرص التي تتاح لنا في مسيرتنا والتي يحتمل أن تخدم إنسانيتنا المشتركة. ويسعد نيبال أن الأمم المتحدة فعلت ذلك من خلال تنظيمها لقمة الألفية، التي فتحت على ما نظن فصلا جديدا في تاريخ البشر والأمم المتحدة على حد سواء.

لقد كان اجتماع ١٤٧ رئيس دولة وحكومة في مؤتمر قمة ليفكروا مليا في السبل التي تجعل العالم أفضل للجميع مصدرا للشعور بالبهجة. والآن يواجهنا تحدي ترجمة الرؤيا التي جاءت في إعلان الألفية إلى برامج واستراتيجيات ملموسة لتلبية الأهداف التي حددتها القمة لنا. ويجري تذكيرنا على نحو واقعي بأن التعهدات التي قطعناها جميعا على أنفسنا في الماضي، ظلت دون تحقيق. فإذا كنا جادين هذه المرة، وتأمل نيبال أن نكون جميعا كذلك، فإن هذه الجمعية هي النقطة التي يجب أن تنطلق منها عملية تنفيذ هذه الرؤيا بجدية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد برادان (بوتان).

وحسبما اتفق قادة العالم في مؤتمر القمة، فإننا بحاجة إلى أمم متحدة أشد قوة وأفضل تجهيزا تضطلع بدور محوري في الشؤون العالمية بوصفها أكثر الهيئات تمثيلا وعالمية لتحقيق الأهداف المشتركة في عالم يتزايد فيه تعدد الأقطاب؛ لأننا جميعا – صغارا وكبارا، أغنياء وفقراء – نحتاج إلى الأمم المتحدة. ونحاول أيضا الإسهام في تحسين عمل المنظمة بطرقنا الخاصة وفي حدود قدراتنا. ونحن نتألم عندما تفشل المنظمة ونفرح عندما تنجح. ولذلك ينبغي النظر في تقييم أداء المنظمة من هذا المنظور.

أود الآن أن أشيد بإخلاص بالأمين العام السيد عنان لمحاولته من خلال جهوده التي لا تكل النهوض بالسلم وحفز التنمية وتعزيز سيادة القانون وتقوية المنظمة، وقد أصبحت الأمم المتحدة تحت قيادته منظمة تستشرف المستقبل وترغب في اتخاذ خطوات نشطة وفي تقديم المساعدة حسب الاقتضاء. والتقرير السنوي للأمين العام المعنون ''مصير مشترك – تصميم جديد'' يبين بأسلوب بليغ الأعمال التي تمكنت المنظمة من إنجازها في غضون العام الماضي والأعمال التي ينبغي القيام بها لتحسين مصيرنا المشترك من خلال

التصميم الجديد. وإذا أخذنا في الاعتبار الفترة قيد النظر سنجد أن رصيد الأمم المتحدة خليط من النجاحات ومن أوجه الفشل. وكما احتفلنا مؤخرا بالنجاحات فيجب أن نفكر مليا أيضا في أوجه الفشل.

إن تدخل المنظمة في تيمور الشرقية يعني بزوغ أمل جديد للشعب هناك. والشعب في كوسوفو يبني حياة جديدة ويجمع أجزاء ماضيه المحطم. وكثير من الأماكن الأخرى التي أصابتها المتاعب، تلمس اليوم الفوائد التي عادت إليها نتيجة لتدخل المنظمة. واليوم يوجد ٤٥ ٠٠٠ من أصحاب الخوذ الزرقاء و ١٣ ٠٠٠ من الموظفين المدنيين منخرطون جميعا في العمل لحفظ السلام وتوفير الأمن لحياة الناس، أكثر من أي وقت آخر في فترة ما بعد الحرب الباردة. ومع ذلك لا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

فالعالم لم يصبح بعد أكثر سلما ولم يحرز تقدما ملموسا في نشر فوائد العولمة ومنافع ثورة المعلومات على كل فرد في جميع أنحاء العالم. والبلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا متورطة في صراعات يؤسف لها تتسم حاليا بأنها ذات طابع داخلي أكثر مما هي بين الدول. وسباق التسلح يتحرك بطاقته الكاملة في مناطق كثيرة ويستنزف قوة الدول ومواردها التي كان يمكن استخدامها لتحسين حياة الشعوب فيها.

وأطلقت العولمة العنان لفرص النمو للبعض وألقت أعباء على الآخرين؛ وقدمت المزيد من الثروات للبعض والمزيد من الحروب للآخرين. والعولمة لم توجد فحسب أسواقا للبضائع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا للبلدان الغنية ولكنها جلبت أيضا الجرائم والتلوث والمخدرات والأمراض واللاجئين على نطاق عالمي. ومن المؤكد أن هناك تحديات كبيرة للسلام والرخاء والعدالة ماثلة أمام الأمم المتحدة.

ومن المؤسف لنا جميعا أن المنظمة لم تستطع أن ترقى إلى مستوى الولاية التي أناطها بها الميثاق، ناهيك عن تطلعات الشعوب. والسبب في ذلك ذو شقين؛ فالدول الأعضاء تخلت عن الأمم المتحدة والقيادات تخلت عن الشعوب ولا بد لنا من أن نعمل بشكل جماعي لتغيير ذلك الوضع.

وتقرير الإبراهيمي يقدم الدليل على أن مجلس الأمن والأمانة العامة تخليا عن الشعب في رواندا وفي سربينتشا، فالأمم المتحدة انسحبت من هذين المكانين في الوقت الذي كانت فيه النزاعات العرقية المحتدمة تتحول بسرعة إلى صراعات مأساوية أدت إلى خسائر ضخمة في الأرواح وفي وقت كان فيه الناس في هذين المكانين أكثر احتياجا إلى وجود أمم متحدة أقوى. وإذا كان مجلس الأمن قد تغاضى تماما عن تلك الكارثة التي كانت وشيكة الوقوع فإن الأمانة العامة كانت غير قادرة على إقناع المجلس بأن يفعل ما كان مطلوبا لتجنب هذه الكارثة.

وعلى الرغم من أن هذه الهيئة العالمية تبذل جهودا كثيرة، فإنها لم تتمكن أيضا من تحقيق الكثير فيما يتعلق بمشكلة القضاء على الفقر والتخلف. يجب علينا ألا نتبادل إلقاء اللوم فيما بيننا وينبغي بالأحرى أن نصل إلى حل جماعي لبناء مستقبل مشترك أفضل.

وبالنسبة لقضايا السلم والأمن فإننا نقدر الجهود المبتكرة للأمين العام لإشراك المنظمات الإقليمية في تحقيق مقاصدنا المشتركة. ومع ذلك يجب أن نضمن عدم وجود أي تضارب في المصالح وأن الأمم المتحدة توفر القيادة ولا تبقى مجرد متفرج عندما تتخذ الإجراءات باسمها. ولا ينبغي لها أيضا أن تسمح بوضع نمط تتدخل بموجبه

عندما ينتهي العمل الأحادي الجانب. إن الخطوات الوقائية التي تستند إلى معلومات تحليلية يتم جمعها من مصادر مختلفة ويجري التحقق منها على نحو مستقل ستعطي قيمة أكبر للمال الذي تنفقه الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يقدم تقرير الإبراهيمي توصيات عديدة مفيدة ينبغي أن تدرس بعمق حتى نستفيد منها على أفضل صورة.

وتؤثر الجزاءات تأثيرا ضارا على أناس أبرياء، وعلى بلدان أخرى بريئة ويجب على الأمم المتحدة أن تجد وسيلة لتخفيف هذه الآثار ولتعويض البلدان الأخرى البريئة.

ومما لا شك فيه أن انسحاب الأفراد الذين يعملون دون أجر قد حرم إدارة عمليات حفظ السلام من موارد بشرية تشتد الحاجة إليها. ومع ذلك ينبغي ألا يستخدم هذا ذريعة لتبرير أي فشل في عمليات الأمم المتحدة. يجب أن نجد وسيلة لعلاج هذه الحالة بطريقة مقبولة للجميع ومنصفة للجميع أيضا.

إننا نتذكر أن عددا ضخما من البيانات التي ألقيت في قمة الألفية أكد على أن الفقر هو السبب الجذري للصراعات. ومن هنا التزم قادة العالم أيضا بعدد من مقاصد التنمية. ويجب على الأمم المتحدة ألا تسمح لهذا الزخم المتجدد بأن يخفق. فلا بد لها من أن تتخذ تدابير جادة لتسهيل عطاء التعهد الذي قطعه القادة على أنفسهم بإحداث النمو المستدام وتخفيض حدة الفقر وحفظ البيئة، ومعالجة المشاكل التي من قبيل الاختلالات بين الجنسين والأمية، والأمراض بما في ذلك وباء الإيدز. ينبغي أن نضمن الانطلاق للطاقات الإبداعية للشعوب وللقطاع الخاص المسؤول اجتماعيا، وذلك بتعزيز التطورات المبتكرة الميسرة للسوق ويجب على الأمم المتحدة أن تكون رائدة في تنسيق الأنشطة مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والهيئات الدولية والإقليمية الأخرى لزيادة التعاون من أجل التنمية السريعة.

وتثني نيبال على الأمين العام السيد عنان لقيامه بجذب انتباه العالم إلى أفريقيا. والواقع أن أفريقيا في حاجة إلى اهتمام يتناسب مع مشاكلها، وكذلك الحال أيضا بالنسبة لبلدان أخرى كثيرة ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية. ومما أدهش وفد بلادي حقيقة حول هذا التقرير أنه لم يرد فيه أي ذكر لبعض المؤتمرات الكبرى، التي عقدت مؤخرا أو ستعقد في المستقبل. ومن هذه المؤتمرات قمة الجنوب ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا الذي سيعقد في عام ٢٠٠١، وتعتمد أفريقيا ومناطق أخرى تواجه مشاكل مماثلة، اعتمادا مصيريا على هذين المؤتمرين. وآمل ألا أكون بذلك قد أغفلت الإشارة إلى هذه الأمور.

التنمية مجال آخر يمكن للمنظمة أن تفعل فيه الكثير كميسِّر وكحافز. ومع ذلك لم تتمكن المنظمة إلى حد كبير من تقديم نتائج ملموسة في هذا المجال. ويبدو أن المنظمة لا تزال تفقد الكثير من قدرتها نظرا لأن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وكذلك وحدات وهيئات أخرى تابعة للمنظمة تخشى من تقليصها أو حتى من تصفيتها، ويجب أن نقدم المزيد من الحلول المبتكرة لمشاكل تمويل التنمية في بلادنا، في الاجتماع الحكومي الدولي رفيع المستوى الذي سيعقد في العام المقبل، وكذلك في المؤتمرين الخاصين بأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن نعمل معا حتى تعود المنظمة إلى مسارها المستقر كحافز للتنمية والتقدم.

إن حماية الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى في الصراعات والكوارث بالإضافة إلى محنة اللاجئين هي شواغل مشتركة لنا جميعا. وتعرب نيبال عن تقديرها لجهود الأمم

المتحدة في هذه المجالات ولا سيما جهودها في حل مشاكل اللاجئين في أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك مشكلة لاجئي بوتان الموجودين في نيبال. إن اتخاذ نهج متكامل تجاه قضايا حفظ السلام وحقوق الإنسان قد يساعد في إنجاح جهود المنظمة في هذا المجال.

وفي الآونة الأخيرة، أصبح التدخل الإنساني من القضايا الرئيسية. ويعرب تقرير الأمين العام عن القلق بشأن كيفية تجنب حدوث رواندا أخرى وليس هناك أي شك في أننا لا يمكن أن نتحمل حدوث مذابح باسم السيادة. ولا ينبغي أن نسمح لأي شخص بأن ينتهك سيادة أي دولة بأي طريقة أخرى عدا ما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

ويكمن حل هذه المشكلة لا في التدخل ولا في ترك المذابح تحدث، وإنما في الجهود التي تبذل لمنع ارتكاب ''الانتهاكات الجسيمة والمنتظمة'' لحقوق الإنسان بمعالجة النزاعات قبل أن تتحول إلى كوارث، وذلك عن طريق التفهم السياسي والدبلوماسية. أما التساؤل الواضح في حالة اتفاقنا على التدخل فهو: كم من الزمن سيستغرق تدخلنا؟ فالتدخل لا يزيل الكراهية والعداوة الراسختين. والأجدر بنا بدلا من ذلك أن نهدم جدران الكراهية، وأن نبني الجسور، ونعزز الوئام الاجتماعي من خلال الحكم القائم على المشاركة، والتنمية الاقتصادية، وعدالة التوزيع.

وقد فعلت الأمم المتحدة الكثير من أجل النهوض بكفاءتها وتقليص ما تتكبده من تكاليف بالتدريج. ونؤيد الأمين العام في الاضطلاع بهذه الجهود. ولكن هناك المزيد مما يمكن عمله لاختصار الطريق، وإزالة الإسراف،وتحسين أدائها. بيد أن تخفيض عدد الموظفين وحده لن يكفي، رغم ضرورته حيثما زاد عددهم عن الحاجة. بل يتعين علينا أن نصلح من شأن المنظومة برمتها. فيجب أن نوقف التوظيف لدوافع سياسية والترقية المرتبطة به. ويجب أن نجعل المنظومة أكثر توجها نحو تحقيق النتائج، واستنادا إلى الكفاءة، مع جعلها أفضل تمثيلا وفعالية. يجب أن نبسط مقارها ومكاتبها الميدانية؛ وأن نصلح القواعد والنظم المالية فيها؛ وأن نزودها بأحدث أساليب وتكنولوجيات الإدارة. وهذه التدابير ضرورية إذا أريد للأمم المتحدة أن تكون قوة مجهزة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

وتعرب نيبال عن تقديرها للجهود التي يبذلها الأمين العام للاتصال بالقطاع الخاص والمجتمع المدني. بيد أننا نود أن نكرر المشورة الحكيمة التي قدمها زعيم إحدى البلدان الصديقة بقوله: ثق ولكن تحقق. وفي الوقت ذاته، نود أيضا أن نشجع الأمانة العامة على تكريس المزيد من وقتها ومواردها للمسؤوليات الأساسية التي توجد من أجلها، بدلا من تخصيصه لأنشطة هامشية مفيدة ولو أنها ليست بالضرورة على درجة حاسمة من الأهمية.

وختاما، يثني وفدي على الأمين العام ويعرب عن تأييده لما يقوم به من أعمال طيبة ولما يوفره من دور قيادي مقتدر. ونحثه أيضا على المزيد من المراعاة لاحتياجات البلدان الصغيرة والفقيرة وحساسياتها. فيجب أن يشعر كل بلد بأهميته وبأن له دورا يضطلع به؛ ويجب أن تجد جميع الشواغل ذات الأهمية الإقليمية والعالمية مكانها المناسب في جدول الأعمال العالمي الذي عهد به إلى الأمم المتحدة. ونيبال على استعداد للقيام بدورها وعدم الاكتفاء بالإعراب عن مشاعر التأييد.

السيد فالديس (شيلي) (تكلم بالاسبانية): يضع مؤتمر قمة الألفية الذي اختتم أعماله مؤخرا مناقشة تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة في مستوى يختلف اختلافا كبيرا عن الأعوام السابقة. ويجب أن نقدر حقيقة أن ما يزيد عن ١٥٠ من رؤساء الدول قد أدلوا ببيانات عن الأولويات

الرئيسية التي يتعين أن يعالجها المجتمع الدولي في الأعوام المقبلة.

وفي ضوء هذه الخلفية، قدم الأمين العام تقريرا هاما عن الأعمال التي اضطلعت بها المنظمة منذ انعقاد الدورة السابقة للجمعية العامة. وفي رأينا أنه ينبغي قراءة هذا التقرير ضمن السياق العام الذي حدده تقرير الألفية ''نحن الشعوب''، الذي يؤكد من جديد كثيرا من الأفكار والتساؤلات التي أضفت على السيد كوفي عنان ما يتمتع به اليوم من مكانة أدبية وسياسية رفيعة للغاية في المجتمع الدولي. ويتيح لنا هذا التقرير فرصة للتحرك قدما في تفكيرنا بشأن المواضيع الرئيسية الجاري مناقشتها في دورة الجمعية العامة الحالية، فنحقق بذلك التقارب اللازم لتمكين الأمم المتحدة من تنفيذ الولايات التي أسندها إليها رؤساء الدول.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن بعض الأفكار التي تراودني فيما يتعلق بثلاثة جوانب عالمية للتقرير لها أهمية خاصة بالنسبة لبلدي. يتعلق الجانب الأول بالحكم العالمي، وبمسائل حفظ السلام بصفة خاصة، والاستجابة للكوارث الإنسانية. ويجري هذا، كما ذكر الأمين العام وهو مصيب جدا في ذلك، في سياق اهتمام المجتمع الدولي التفضيلي بحقوق الفرد.

ونعلم بالفعل المخاطر الهائلة التي تحيق بالسلام الدولي، فضلا عن وقار هذه المنظمة ومصداقيتها، من جراء حالات الفشل على الصعيدين الإنساني والسياسي في الأعوام الأخيرة. كما نعرف أن هذه المسائل تغطي طائفة متنوعة من العمليات التي يتزايد نصيبها من التخصص والتعقيد، فضلا عن تزايد درجة الترابط فيما بينها. وهي تتعلق بالمجالات العسكرية والإنسانية والاجتماعية والسياسية. إلا أن هناك مسألة أثارها الأمين العام في تقرير الألفية وهي بمثابة الخيط الذي يمر خلالها جميعا رغم ذلك، ويمكن تلخيصها في العبارة ''مأزق التدخل''.

وكما جاء في التقرير، من السهل نسبيا التنديد بالكوارث الإنسانية، والمذابح، والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، والمذهب العنصري الذي يكمن وراء نظم الفصل العنصري أو اضطهاد الأقليات. ولكننا ما زلنا لا نعرف كيف نتصرف حين تقع هذه الأحداث. وهذا هو السبب في أن بلدي، لإدراكه المصاعب الناجمة عن حساسية هذا الموضوع، يرحب مع الاهتمام بالدعوة التي تلقاها من كندا للانضمام إلى لجنة مستقلة معنية بالتدخل وعلاقته بسيادة الدولة. ومن شأن هذه اللجنة أن تستكشف الظروف والأسس التي تقتضي من المجتمع الدولي التدخل للمساعدة في حسم حالات إنسانية لا يمكن احتمالها على الرغم من دعاوى السيادة الوطنية.

ومن الواضح أن هذه المشكلة تستند إلى قدرتنا على إضفاء مزيد من المشروعية على ما تقوم به المنظمة من أعمال. وهذا يعني، في المقام الأول، إصلاح مجلس الأمن، لأن المجتمع الدولي لا يستطيع مواجهة القرارات البالغة الصعوبة التي تتطلبها مسائل الحكم في عالم اليوم إلا بالاستناد أساسا إلى قرارات المجلس الموسعة، والتشاركية والمتسمة بالشفافية.

ويتعلق أحد جوانب الحكم العالمي الأساسية الأخرى، وهو منفصل عما سلف ذكره وجدير بالمناقشة في حد ذاته، بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد كان الأمين العام محقا للغاية في طلبه إلى فريق مستقل من الخبراء أن يقدم تقريرا عن عمليات حفظ السلام. وتعلق شيلي أهمية خاصة على تقرير الإبراهيمي وهي عاكفة على الدراسة المتأنية لما جاء فيه من مقترحات. ونجد من بين هذه المقترحات توصيات يمكن اعتمادها على وجه السرعة،

وغيرها مما يتطلب نهجا أكثر حذرا من أجل بناء توافق أوسع في الآراء. ونفهم، على أي حال، أن هذا التقرير يستلزم الإرادة السياسية والامتثال، مع التزامات مالية من الجميع إزاء هذه المنظمة، ولا سيما من أولئك الذين أخذوا على عاتقهم القيام بدور حاسم في الشؤون الدولية.

ويتصل جانب آخر من الحكم العالمي بتعزيز التنمية. ومن الواضح أن الآمال المعقودة على أربعة عقود من التنمية لم تتحقق، ويوجد بالتالي إحباط، بدأ في التحول إلى فزع لا يقتصر على أشد البلدان فقرا فحسب، بل يمتد أيضا إلى كثير من البلدان التي كانت ترى أنها قد وجدت الطريق المؤدي إلى التقدم. وتواجه اجتماعات المؤسسات المالية المقترنة في الأذهان بالنظام الدولي الراهن مظاهرات احتجاج من جانب قطاعات في المجتمع المدني، وثمة مخاوف من تزايد ردود الفعل المعارضة للعولمة.

وفي الواقع إن هناك تزايدا مستمرا في أعداد الذين يتساءلون بحق عن قيمة أي حضارة تتخذ من تراكمات الأرباح التي لا تنتهي هدفها الأول، على حساب تلبية احتياجاتهم الاجتماعية. وما من أحد اليوم لا يدرك أن العولمة تتيح فرصا هائلة لمن يستطيعون المشاركة فيها، ولكنها تزيد أيضا في اتساع فجوة عدم المساواة بالنسبة لمن يتركون خارج هذه الظاهرة المعاصرة.

ولابد أننا نلاحظ أن الاحتجاجات لا توجه ضد الأمم المتحدة وإنما توجه ضد المنظمات الاقتصادية المتخصصة. وربما كان ذلك بسبب الشعور بأن قيم ومبادئ الأمم المتحدة هي إلى جانب النمو الحفاظ على العدالة في توزيع الثروة على الصعيدين الوطني والعالمي. بيد أنه من الممكن أيضا ألا يكون ذلك سوى تفسير جزئي وأن يكون هناك تفسير آخر أقل إراحة. ولعل الاحتجاجات لم تصل إلى الأمم المتحدة رغم أننا نكرر عاما بعد عام أن التنمية هي محور عمل المنظمة وأن عملنا سطحي بالنسبة للقضايا الرئيسية التي تحدد طبيعة النظام الاقتصادي الدولي.

ولا يجب بطبيعة الحال أن نغفل العمل الاقتصادي للمنظمة، وخاصة أنشطة الوكالات المتخصصة التابعة للمنظومة، التي تؤدي عملا مشكورا في مجال تقديم المساعدة المتعددة الأطراف من أجل التنمية. غير أننا نتساءل عما إذا كانت تنفذ ولايتها بالفعل وتضطلع بمسؤوليتها عن تعزيز التنمية. فعلينا أن نسلم بأن تأثيرنا على بيئة الاقتصاد العالمي، باستثناءات قليلة، ظل ضئيلا. ويرجع هذا ببساطة إلى أن الدول الأعضاء تفضل ترك تلك المهمة لمؤسسات أخرى.

غير أنه يتبين من الحالة الراهنة أن تعزيز التنمية المقترنة بالإنصاف لا يمكن أن يتقلص ليقتصر على مجرد مناقشة تقنية. فتوفير بيئة اقتصادية دولية تستجيب لمتطلبات التنمية – وخاصة تنمية البلدان النامية وأشد الأفراد ضعفا – قرار سياسي يتطلب توافق آراء واسع النطاق من جانب المجتمع الدولي. والمنظمة الوحيدة التي لها الشرعية السياسية اللازمة للاضطلاع بهذا الدور هي الأمم المتحدة.

والقضية الأساسية اليوم هي البت على أساس الولاية التي حددها الميثاق في الكيفية التي يمكن للأمم المتحدة بها أن تؤدي دورا في القرارات الاقتصادية الهامة التي تحدد البيئة الاقتصادية الدولية. وهذا يتطلب إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي وتعيين سرعة وانتقاء القطاعات التي تشترك في تحرير التجارة الدولية. وبالنسبة لحجم وخصائص المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف أعباء الديون الخارجية وتنفيذ هذا الالتزام مشاركة مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، فإننا نرى أن الأمم المتحدة التي تكون لها كلمة في النظر في الشؤون الاقتصادية الدولية الهامة تكون مفيدة للغاية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي

محورها البشر، والتي هي الهدف المشترك لكل المؤسسات الاقتصادية الدولية.

وعملها الأساسي في هذا المجال هو تحديد المشاكل الاقتصادية العالمية وإذكاء الوعي بضرورة التصدي لها مع مراعاة متطلبات التنمية. ونحن نقدر في هذا السياق التزام الأمين العام بإنجاح الاجتماع الحكومي الدولي رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية الذي عززته الولاية التي منحها له رؤساء دولنا في إعلان الألفية. إن هذا الاجتماع الذي نرى أن يعقد على هيئة مؤتمر عالمي ستكون له قيمته إذا استجاب لإرادة قوية لإنعاش دور الأمم المتحدة في تعزيز إقامة نظام اقتصادي دولي حساس لقيم العدل والمساواة التي تقوم المنظمة على أساسها. وينبغي أيضا أن تكون قادرة على تعزيز التضافر مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وسائر الوكالات المعنية، وعلى التحرك قدما بروح الترابط المتجدد من أجل التنمية، بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

أما مسألة التنمية المستدامة وخاصة مؤتمر ريو + ١٠ المقرر عقده خلال عامين، فهي قضية أخرى تتصل بما سبق ذكره أعلاه من عدة نواح وتشغل بال شيلي بصفة خاصة. ونحن نشاطر الأمين العام قلقة إزاء ضياع الرؤية والأهمية السياسية لموضوع التنمية المستدامة. وسوف يتيح المؤتمر فرصة رائعة لإحياء الموضوع ذي الأهمية البالغة للأجيال المقبلة.

وللمعلومات الأخيرة عن تقلص طبقة الأوزون أهمية مباشرة لشيلي، لأنه يحدث في منطقة أنتاركتيكا. فازدياد الأوزونات الميتة في المحيطات وذوبان الغطاء الجليدي القطبي مدعاة للقلق البالغ ويحتاجان منا إلى بحث عاجل.

ويكتسي عمل الأمم المتحدة في ميدان تعزيز وحماية حقوق الإنسان أهمية حيوية لوفدي. فباعتبار شيلي بلدا يستفيد من آن لآخر من عمل المنظمة في هذا الميدان فهي تتفق مع الأمين العام على ضرورة مواصلة تعزيز وتدعيم ذلك العمل، وخاصة عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مجال الحقوق المدنية والسياسية وفي مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضا.

وبالنسبة لشيلي فإن عالمية حقوق الإنسان تعني الكرامة الأصيلة لكل سكان كوكبنا الأرضي قاطبة. ولا يمكن التذرع بنقص التنمية ولا بالملامح الخاصة لثقافات بعينها تبريرا لأي تقييد لحقوق الإنسان المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالنهوض بالمرأة فقد بذل عمل مكثف وشاق لتحقيق الاعتراف بحقوقها بوصفها من حقوق الإنسان الأصيلة. وفي هذا السياق نجد أن الأمر الكاشف والمثبط هو أن معظم الالتزامات تبقى بعد ممارسة المتابعة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة غير موفى بها. ويقدم تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان المعنون ”حالة السكان في العالم في عام ٢٠٠٠“ تعليقا محبطا في هذا السياق. فهو يؤكد أنه لا تزال هناك للأسف حالات في غير صالح المرأة وأهم حقوقها الأساسية منتهكة، فينبغي أن نجعل نضالنا للتغلب على هذه العقبة أساس عملنا امتثالا للالتزام المتعهد به بأن نشرك في القرن الحادي والعشرين أكثر من نصف سكان العالم في الممارسة الكاملة والتمتع الكامل بحقوق الإنسان المقررة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ومن نتائج مؤتمر قمة الألفية يبدو أن ثمة مناخ تضامن جديد وموقفا مشتركا من التحديات الهائلة التي نواجهها على المسرح الدولي المتغير. ومع ذلك تبقى مهمة رئيسية في انتظارنا. إذ سيكون من الضروري أن نحدد ما إذا كانت لدينا، لا الإرادة فحسب بل – وهو الأصعب – القدرة السياسية على كفالة قدرة الأمم المتحدة على القيام

بالاستجابات الهائلة المنتظرة منها والتي تطلبها شعوبنا والمواطنون العاديون الذين نستمد منهم ولايتنا.

السيد فينتو (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): إن تقرير الأمين العام هذا العام يشكل صورة شاملة لأنشطة الأمم المتحدة الواسعة النطاق. ففي ختام الألفية الثانية يوفر مجرد حجم نشاط الأمم المتحدة دليلا ملموسا على دور المنظمة باعتبارها الضامن العالمي لأسمى التطلعات في مجالات السلم والأمن الدوليين والتنمية وحقوق الإنسان.

وإيمان إيطاليا العميق في الحيوية المستمرة للأمم المتحدة ينعكس في الالتزام والدعم اللذين نقدمهما باستمرار ونعتزم زيادتهما في المستقبل. ونحن نفعل ذلك لا باعتبارنا خامس أعلى المساهمين في الميزانية العادية وسادس أعلى المساهمين في ميزانية حفظ السلام فحسب، بل ومن خلال المبادرات الوطنية التي نتخذها في مجالات تخفيف أعباء الديون، والتعمير بعد انتهاء الصراعات، والاستجابة للكوارث الطبيعية، ودعمنا لمؤسسات الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما ولسائر هيئات الأمم المتحدة التي لها مقار في إيطاليا. وفي تلخيصه للأنشطة التي تم الاضطلاع بها في العام الماضي، يشير الأمين العام باستفاضة إلى قمة الألفية وإلى أعمال المتابعة ذات الصلة وترحب إيطاليا بالنداءات القوية من أجل إجراء إصلاح ديمقراطي لمجلس الأمن بهدف جعله أكثر تمثيلا وأكثر فعالية، ومما يشجعنا، أن أقلية صغيرة جدا من الدول الأعضاء معي التي أعربت عن تأييدها لإجراء زيادة في أعداد المقاعد الوطنية الدائمة الجديدة.

ثانيا، يتعين علينا جميعا أن ننظر في التوصيات التي وضعها فريق الخبراء الذي يرأسه وزير الشؤون الخارجية السابق للجزائر، السيد الأخضر الإبراهيمي. وقد سعى هذا الفريق إلى إيجاد إجابات محددة على العديد من الأسئلة التي أثيرت بشأن عمليات حفظ السلام في الأشهر الأخيرة. ويقدم التقرير إسهاما تقنيا لا سياسيا، وينبغي بالتالي أن يقدم إلى هيئات صنع السياسات في الأمم المتحدة بدءا بالجمعية العامة بغية إعداد تقييم لآثاره السياسية ولجدواه من الناحية العملية.

ويشير العديد من الاقتراحات إلى مشاكل خطيرة تتصل بولايات عمليات حفظ السلام وشكلها وإجراءات عملها. ومن الأمور العاجلة إعداد دراسة متعمقة عن هذه الاقتراحات. وتشير التجربة التي يمر بها عدد متزايد من عمليات حفظ السلام إلى الحاجة الملحة إلى رؤيا أوسع نطاقا وأكثر تكاملا للمراحل الثلاث المختلفة لصون السلم والأمن الدوليين، أي منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام في حقبة ما بعد انتهاء الصراع. وإذا ما أريد التوصل إلى السلام الدائم، فلا يمكن الفصل بين هذه المراحل.

واقتضت زيادة ميزانية حفظ السلام في العام الماضي وحده إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه من قبل زيادة مساهمات الدول الأعضاء. ومثال ذلك أن بلدي قد طلب إليه أن يزيد حصته عن العام الماضي بالإسهام في ميزانية حفظ السلام لهذا العام بما يقدر بمبلغ ١١٠ مليون دولار تقريبا. وعلى سبيل تحديد أولوياتنا، نفضل تخصيص رأسمال سياسي أكبر وكذلك موارد مادية أكبر لمنع نشوب الصراعات ولدعم البلدان ذات الهياكل الاجتماعية والمدنية والاقتصادية غير المستقرة.

ومن بين الدروس التي علينا أن نتعلمها من أحداث الماضي القريب، الحاجة إلى استخدام أفضل وإلى ترشيد للهياكل القائمة أصلا. فإن كلية موظفي الأمم المتحدة في تورين تضطلع بدور مفيد إذ تعمل عن كثب مع الأمانة العامة في تنظيم، دورات تدريبية لفئات المسؤولين في إدارات ووكالات وبرامج الأمم المتحدة. ويشير تقرير الأمين العام إلى توسيع أنشطتها في حين أن المناقشة التي على وشك أن

تبدأ في الجمعية العامة بشأن تحسين هياكل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ستوفر توجيها أوضح في هذا الشأن. وإيطاليا على استعداد للقيام بدورها والإسهام في تعزيز كلية موظفي الأمم المتحدة في تورين.

وحالات الطوارئ في البلقان وأفريقيا على وجه الخصوص قد سلطت الأضواء على الدعم الأساسي الذي توفره قاعدة سوقيات بريندیزي، التي تقع في مفترق الطرق في البحر الأبيض المتوسط، بين البلقان والشرق الأوسط وأفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. وتضطلع قاعدة بريندیزي بدور أكبر حتى عما كان متوقعا منها أصلا وبالنسبة للقاعدة يمثل تجديد المخزون من المواد اللازمة الضرورة الأكثر إلحاحا على المدى القصير. وتقريرا الإبراهيمي والأمين العام يتضمنان كلاهما اقتراحات محددة في هذا الشأن ينبغي أن تراعى.

وتتطلب إدارة عمليات السلام المبسطة والأكثر فعالية التزاما أكبر وأكثر تحديدا فيما يتعلق بكل المواضيع ذات الصلة وكمتابعة للتقرير توقع من الأمانة العامة، أن تقوم أجهزتها القانونية المختصة باعتماد التدابير اللازمة وأن تعمل من منظور جديد وبإحساس من العزم المجدد. ونحن في حاجة إلى سلطات الجمعية العامة ومشاركة مجلس الأمن على حد سواء في هذا الصدد.

والعمل من جانب الأمم المتحدة وحدها لن يكون كافيا فمن الضروري أن يكون لكل دولة عضو إحساس جديد بالمسؤولية بالتعاون مع المنظمات الإقليمية. وإنه لمن الطبيعي أن تمتد المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن إلى ما بعد لحظة اتخاذ القرار بشأن البعثات المنفردة لحفظ السلام بحيث تشمل الدعم المباشر لها. وهناك حاجة إلى روابط أقوى بين عملية صنع السياسات واتخاذ القرارات التي تسند أساسا إلى أعضاء مجلس الأمن وبين الدعم من الموارد البشرية والمالية المقدم إلى البعثات المنفردة والذي كثيرا ما تقدمه بلدان من غير أعضاء مجلس الأمن. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يكون للبلدان التي تساهم بقوات قول أكبر في العمليات التي ترسل إليها موظفيها العاملين في الميدان. لذلك، نعتقد أنه يجب أن تحتل التوصيات التي وردت في تقرير الإبراهيمي في هذا الشأن مكانا بارزا في مناقشاتنا القادمة.

وهناك ترابط وثيق لا انفصام له بين السلم والتنمية. ومرة أخرى يوضح تقرير الأمين العام هذه الرسالة. فوفقا للمادتين ١٠ و ١١ من الميثاق، فإن الجمعية العامة هي الهيئة الإدارية العليا لكل الأمور التي هي من اختصاص الأمم المتحدة، وهي الهيئة التي يقدم لها في الواقع مجلس الأمن تقارير عن أنشطته عملا بالمادة ١٥. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يكون بوسع الجمعية العامة أن تتصدى لمسؤولياتها السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية برؤيا وفعالية. ويعاونها في القطاع الاقتصادي والاجتماعي جهاز الأمم المتحدة الذي أسند إليه الميثاق الاضطلاع بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويمكن للجمعية العامة أن تضطلع بهذه المهام إما مباشرة أو من خلال حفز والتزام عناصر فاعلة دولية أخرى. وخلال العاملين الماضيين، بذلت جهود جديرة بالثناء لتعزيز التعاون مع الشركاء غير الحكوميين الأساسيين، بدءا برؤساء البرلمانات الوطنية وكبار رجال الأعمال الذين عليهم أن يدركوا بشكل متزايد أن عليهم مسؤوليات اجتماعية في مجال التضامن.

وفي هذا الصدد، كان من الممكن أن يتناول تقرير هذا العام بمزيد من الاستفاضة السلطة المتجددة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومبادرته، خصوصا في مجال التنسيق بين عمله وعمل مؤسسات بريتون وودز. ويمكن معالجة

الصعوبات الاقتصادية والصحية والأمنية التي ما زالت تعاني منها مناطق شتى من العالم بتوفير احتمالات أفضل للنجاح إذا ما استخدمت أدوات الأمم المتحدة القائمة استخداما كاملا.

وبالطبع، من الضروري أن يكمل الجهود التي تبذل للنهوض بالتنمية التزام الدول الأعضاء واتخاذها مبادرات لتقديم مساعدة إنمائية عاجلة وهادفة. ونظرا لأننا ندرك بعمق أن خدمة الديون الخارجية تشكل عبئا غير عادل على العديد من البلدان، فقد قررت إيطاليا إلغاء قروض قدمتها لأغراض التجارة والمساعدة تبلغ ٦ بلايين دولار على مدى ثلاث سنوات مالية. لذلك، يسعدنا أن نلاحظ أن المؤسسات المالية الدولية في الاجتماعات الحالية المعقودة في براغ تتجه بشكل متزايد إلى اتباع نفس النهج الذي أبرزته المبادرات الإيطالية.

إننا نعيش لحظة غير عادية في مطلع هذا القرن في مجال العلاقات الدولية وهي لحظة تتسم بتغيرات غير عادية ومشاكل غير عادية ولكنها تتسم أيضا بإمكانات غير عادية لا يمكن أن تتحقق إلا بالإرادة السياسية القوية.

والعالم، الذي يواجه التباين بين التحديات الجديدة للعولمة والتهديدات التي ترجع إلى عصر مضى، يطالب اليوم بمزيد من العدالة للجميع، وهي عدالة لا تترجم إلى فعالية وشفافية متناميتين في أجهزة وإجراءات الأمم المتحدة فحسب، بل وإلى إصلاحات مؤسسية أيضا تشهد بجلاء على التزام الدول الأعضاء بأهداف وقيم عامة ومشتركة بعمق، ويعتبر اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في عام ١٩٩٨ والأعمال التحضيرية التي نفذت لإنشاء المحكمة من أهم التطورات الأخيرة في هذا الاتجاه.

وتأمل إيطاليا في أن تلقى دعوة الأمين العام إلى سرعة التصديق على النظام الأساسي للمحكمة والنفاذ العاجل لإنشائها استجابة إيجابية وواعية من جميع الدول الأعضاء.

السيد عامر (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره لسعادة الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة لهذا العام. فهذا التقرير يوضح مرة أخرى الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في مواجهة التحديات الدولية في الميادين المختلفة، ويبرز على نحو خاص ما تقدمه المنظمة مساهمة منها في إحلال السلام. وينسحب تقديرنا لسعادة الأمين العام على تقريره الذي تضمن استعراضا شاملا لمسائل عمليات حفظ السلام، وعرض توصيات من شأنها مساعدة المنظمة على الاضطلاع بهذه الأنشطة في المستقبل على نحو أفضل.

إن هذه المناقشة تتيح لنا كل عام، كالعادة، فرصة إبداء ملاحظاتنا والإعراب عن مواقفنا إزاء ما يتناوله التقرير السنوي للمنظمة. وفي هذا الإطار نود، بادئ ذي بدء، أن نشاطر الأمين العام فيما أعرب عنه من قلق عندما ذكر في مقدمة التقرير إن العام المنصرم شهد اندلاع حروب جديدة في عدة أماكن من العالم، وباستمرار صراعات كثيرة طال أمدها وما زالت تتحدى الجهود المكثفة التي بذلها ويبذلها الوسطاء لإيجاد حل لها. ومع ذلك فإنه من دواعي ارتياحنا ما ورد في موضع آخر من التقرير من أن هدف السلام يحتل موقعا على خارطة الاهتمام لا يرقى إليه أي هدف آخر. وهو ما يبرز بجلاء من خلال الطرح المركَّز لما بذل من جهود لحل المنازعات لا سيما في أفريقيا.

ووفد بلادي إذ يثني على الأمم المتحدة لما قدمته من مساعدات للجهود الأفريقية في هذا الصدد، فإننا نرى أن أفريقيا في حاجة إلى دعم أكثر لوضع حد لما تبقى من نزاعات، وللحيلولة دون تفجر أي أزمات تهدد ما تحقق من إنجازات. وقناعتنا الراسخة هي أن معالجة الأسباب الحقيقية

لمشاكل أفريقيا لن تتأتى إلا من خلال نهج شامل يأخذ في الاعتبار الأولويات الأفريقية، وفي المقام الأول منها، دعم مبادرات القادة الأفارقة لتحقيق السلام، واعتماد ما توصلت إليه منظمة الوحدة الأفريقية لوضع حد للتراعات والصراعات، وحشد المشاركة الدولية للمساهمة فيما يترتب على ذلك من أعباء والتزامات.

إن أفريقيا تدرك تماما بأن عليها التصدي للتحديات والنهوض بما تفرضه عمليات التنمية من أعباء ومتطلبات. ولكن التعاون الدولي معها في هذا الميدان يظل عنصرا أساسيا. فلا يمكن للدول الأفريقية تحقيق تنمية مستدامة، أو النجاح في استئصال شأفة الفقر الذي وصفه الأمين العام نفسه مرارا وتكرارا بأنه أكبر تحد يواجه القارة الأفريقية، ما لم تعالج مديونيتها الخارجية التي تتجاوز (٣٥٠) بليون دولار.

كما تحتاج أفريقيا إلى برنامج دولي للقضاء على الملاريا وعلى فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، الذي يعاني منه ٢٤ بلدا أفريقيا. ووفد بلادي وهو يثمِّن عاليا الإرادة التي عبر عنها رؤساء الدول والحكومات في قمة الألفية، يتطلع إلى تحويلها إلى برامج وخطط جادة للقضاء على هذا المرض. وفي هذا الصدد نؤيد الاستراتيجيات الرامية إلى حصول ضحايا هذا الفيروس على العقاقير الطبية اللازمة، ونشدد على أن تكون الأدوية متاحة لكافة المصابين بأسعار رخيصة.

ونحن إذ نقدِّر الأمين العام، الذي وضع احتياجات أفريقيا ضمن أولويات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، فإننا نطالب بأن تنخرط الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في الدراسات التي من شأنها تصنيع الخامات الأولية الأفريقية محليا، ووضع خطط لتطوير موانئ القارة البحرية والجوية وربط مناطقها بطرق حديثة. وفي هذا الصدد، وإذ نقدر ما أعرب عنه المجتمع الدولي من نيات حسنة لمساعدة أفريقيا في التغلب على مصاعبها، فإننا نؤكد على أن أفريقيا تحتاج من الأسرة الدولية إلى عمل جاد وملموس بدلا من عبارات المؤازرة العاطفية وترديد الخطب الرنانة بدعمها.

لقد تضمن تقرير الأمين العام ما ظهر من قلق دولي تجاه الآثار السلبية للعقوبات على المدنيين والدول المجاورة. وبالنسبة لنا، فإن الحظر ليس مدعاة للقلق فحسب، بل للاستهجان. لأن الحظر والعقوبات كثيرا ما فرضت بغرض الانتقام، كما هو الحال بالنسبة لبلادي التي فُرضت عليها، لمجرد اشتباه في شخصين لم يقم عليه دليل، عقوبات ظالمة طالت آثارها جميع فئات الشعب الليبي، وبلغت خسائرها المادية بلايين الدولارات. والأدهى من ذلك، أن الولايات المتحدة الأمريكية، التي استغلت فترة ما بعد انهيار التوازن الدولي ودفعت مجلس الأمن لفرض الحظر على ليبيا، تمنع الآن المجلس من اتخاذ قرار بالرفع الكامل لهذه العقوبات بحجج لا أود الخوض فيها، ولكن أود فقط أن أشير إلى واحدة منها وهي المطالبة بتعويض أسر ضحايا رحلة ألبانام ١٠٣ قبل أن تفصل المحكمة في القضية، الأمر الذي نرى فيه نحن وغيرنا ليس فقط تسفيها للقاعدة القانونية العريقة القائلة بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وإنما أيضا تجاهلا لمطالب غالبية أعضاء المجتمع الدولي التي كررت دعوتها للإسراع برفع الحظر على ليبيا لاستجابتها بالكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بحادثة لوكيربي،علاوة على أنه تجاهل لما جاء في تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه من العام الماضي الذي أكد فيه أن بلادي أوفت بجميع مطالب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتلك الحادثة.

نحن نتفق مع الأمين العام في رؤيته بأن نزع السلاح يعتبر عنصرا بالغ الأهمية في استراتيجية الأمم المتحدة للسلم والأمن. ومن هذا المنطلق فإن بلادي طرف الآن في أغلب

الاتفاقيات الدولية في هذا الميدان، بما في ذلك اتفاقية منع الانتشار النووي. بيد أنه لا بد لنا من الإشارة هنا بأن عددا من الاتفاقيات الدولية في هذا المجال لا تزال بحاجة إلى المراجعة لتأتي في صيغة تجعلها أكثر قبولا.

فاتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية على سبيل المثال، لا ترقى إلى ما تهدف إليه الشعوب، وهو القضاء على جميع الأسلحة النووية وتصفيتها الشاملة، و لم تحدد جدولا زمنيا للتخلص من الترسانات النووية المحتكرة من قبل القلة. بل هي في الحقيقة تعد تكريسا للأمر الواقع، وتشكل إجهاضا لتطلعات الشعوب نحو تحقيق عالم خال تماما من الرعب النووي.

ومع مشاركتنا للأسرة الدولية في شواغلها بشأن نزع السلاح، فإن هذا لا يصرف نظرنا عن الإشارة إلى اتفاقية الألغام المضادة للأفراد التي ما زلنا نعتقد بأنها تعالج فقط أسلحة دفاعية محددة. ونحن نرى أن هم الإنسانية يجب أن ينصب على تدمير الأسلحة الكيميائية والجرثومية والصواريخ البلاستية وليس على الألغام التي هي أبسط أنواع الأسلحة. ومن ناحية أخرى فإننا وإذ نشير إلى التفاؤل الذي ورد في تقرير الأمين العام بشأن تعهدات الدول الحائزة على الأسلحة النووية بإنجاز القضاء التام على ترساناتها من هذا السلاح، فإن المطلوب هو خطوات عملية تبرهن على جدية هذا النهج، وإلا فإن الحديث عن تدمير السلاح النووي سيظل مجرد خدعة كبرى للشعوب لن تنطلي عليها.

لقد استعرض تقرير الأمين العام ما تم التوصل إليه حتى الآن بصدد وضع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية موضع النفاذ. وبلادي التي دللت على دعمها لكافة التدابير لإنفاذ القانون الدولي، وذلك من خلال انضمامها إلى معظم الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى مكافحة الجريمة، لا تزال ترى أن هناك حاجة لاتخاذ تدابير إضافية لتعزيز النظم الدولية لمعاقبة مرتكبي أشد الجرائم خطورة. فالنظام الحالي للمحكمة، بصيغته الحالية، أعد فقط لمحاكمة الضعفاء. ونحن نطالب بتعديله لكي يضمن محاكمة جميع مرتكبي أعمال العدوان ومقترفي الجرائم كمهربي المخدرات ومرتكبي المذابح وقاتلي جنود الأمم المتحدة.

لقد أولت الأمم المتحدة اهتماما خاصا للقانون الدولي وتدوينه، وتقرير الأمين العام (A/55/1) يبرز بوضوح ما اضطلعت به المنظمة في هذا الميدان. ويعرب وفد بلادي عن ارتياحه لهذه الأنشطة.

بيد أنه رغم تكرار الأمم المتحدة ومعظم المحافل الدولية الأخرى الدعوة إلى تعزيز القانون الدولي واحترامه، فإننا نرى أن ذلك لم يجد القبول والتنفيذ الكاملين، حيث أننا نرى أن دولة معينة ما زالت تستمر في سن القوانين القسرية وفي تطبيق قوانينها الفردية على الشركات والأفراد التابعين لدول أخرى. وقانون هيلمز – بيرتون وقانون داماتو – كيندي هما قليل من كثير. وبهذه المناسبة، ونحن على مشارف ألفية جديدة يحدونا الأمل في أن تتعزز فيها قواعد القانون الدولي، نرى أنه من المهم جدا أن يمارس المجتمع الدولي الضغوط الكفيلة بإلغاء هذه القوانين وغيرها من الإجراءات القسرية لأنها تقوض المبادئ السامية لميثاق الأمم المتحدة، علاوة على أنها تعد انتهاكا لسيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية.

أخيرا، نود أن نثني على الأمين العام لما اضطلع به من إصلاحات في مجال الموارد البشرية آملين أن تستمر جهوده في هذا الميدان بما يؤمن التوزيع الجغرافي العادل للوظائف بين الدول ومراعاة الوضوح والشفافية في الإعلان عن الوظائف المستهدف شغلها.

السيد بيلينغا – **إبوتو** (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): بما أنني أتكلم للمرة الأولى خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أود أن أعرب فورا للرئيس عن تهانئي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة، التي تعرف في هذه السنة بجمعية الألفية.

إن هذه اللحظة فريدة ورمزية، وكلنا نعرف قوة الرموز، التي مكّنت الإنسان عبر التاريخ من وضع الأسس لمستقبل أفضل. ونحن هنا اليوم تحديدا لوضع أسس للعمل المشترك وللعمل الجماعي بروح من عقد التضامن وبغية بناء القرن الحادي والعشرين معا.

ويسرنا أن نرى رئاسة هذه الدورة، التي تمثل مرحلة حاسمة في مستقبل البشرية، قد أوكلت إلى أيد عليمة وخبيرة مثل يدي رئيسنا.

وأود أيضا أن أعرب لسلفه عن تقديرنا العظيم على العمل الممتاز الذي اضطلع به خلال الدورة الرابعة والخمسين. ونفكر بوجه خاص في التحضير المنهجي الدقيق لمؤتمر قمة الألفية، الذي يسّر تيسيرا عظيما مسار العمل والنتائج المحرزة.

وعلينا ألا ندور في متاهة: لقد اتبع طريق الامتياز الملكي الذي مهده أسلافه الأفارقة اللامعون مثل أليكس غويسون ساكي، ومورغي سَلِم، وآنجي بروكس، وبوتفليقة.

ونود أيضا أن نعرب للأمين العام عن بالغ ترحيبنا بتقاريره الممتازة التي قدمها لجمعية الألفية الحالية، والتي كرّس أحدها لدور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين (A/55/2000) والآخر لأعمال المنظمة (A/55/1)، وهو الذي ننظر فيه حاليا في هذا اليوم.

والمشاكل التي نواجهها قد حُدِّدت في هذا التقرير المتعلق بأعمال المنظمة. ووُضحت الخطوط العامة للحلول. وما بقي هو العمل. والعمل مطلوب بصورة عاجلة، لأن الوقت مسألة أساسية.

وقد أكدت جميع الوفود على ذلك قبل بضعة أيام خلت. وعشنا حدثا لم يسبق له نظير في التاريخ، ألا وهو اجتماع حوالي ١٥٠ من رؤساء الدول والحكومات. وتجسد استنتاجات تلك الاجتماعات أن جميع شعوب العالم تتطلع تطلعا عظيما نحو السلام والعدل، والتنمية البشرية المستدامة وإعادة التأكيد على قيم معينة تشترك فيها الإنسانية، وهي قيم بدونها، إذا تحدثنا بلغة الشعراء، ”أن الأرض لا تكون هي الأرض“.

وقد أظهر المجتمع الدولي بمناسبة جمعية الألفية ثقته في مستقبلنا المشترك، الذي يواجه تحديات عديدة الآن وسيواجهها في القرن الذي يبزغ فجره الآن. ويسعد الكاميرون بوجه خاص أن أُعيد التأكيد بوضوح على دور الأمم المتحدة الأساسي ومثلها العليا، ولكن الرئيس بول بيا أضاف في ٧ أيلول/سبتمبر من فوق هذه المنصة:

> ”إن عالمنا في الحقيقة يحتاج إلى الأخلاق. والأخلاق بوصفها مجموعة من القيم السلوكية، تمثل تطلعا أساسيا للبشرية بأسرها“.

والواقع أننا عن طريق الأخلاق سنعيد الفرد إلى مركز جهودنا. وعن طريق الأخلاق ستكتسب قراراتنا ومداولاتنا أبعادا جديدة. ولهذا فإننا نود أن نكرر الاقتراح الذي قدمه الرئيس بول بيا لإنشاء لجنة داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة، أو مرصد دولي، للأخلاق لتعزيز القيم الإنسانية العالمية والأساسية فيما بين الأمم وفي داخل الأمم.

ولا يمكن إنكار أن الأمم المتحدة خلال نصف قرن من وجودها يمكن أن ينسب إليها الفضل في العديد من الإنجازات في تعزيز السلم وحقوق الإنسان والتنمية. إلا أن العمل لا يزال بعيدا عن الانتهاء – بل على النقيض تماما.

فهناك تحديات جديدة تلوح في الأفق، وفي كل يوم تؤكد الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة إصلاحا جذريا لكي تصبح أداة فعالة في خدمة الشعوب.

وفي ذات الوقت، ينبغي أن نضمن الحفاظ على دور الجمعية العامة. وفي ذات الوقت، نريد أيضا إعادة النظر في تشكيل مجلس الأمن بغية توسيعه، لضمان تمثيل أكثر إنصافا يأخذ في الاعتبار التغيرات التي حدثت في العالم.

وإن استمرار مناطق التوتر والصراع في العالم، وخاصة في أفريقيا، والدروس المستفادة من تدخلات الأمم المتحدة الأخيرة في قضية السلم تقتضي العمل بسرعة على اتخاذ التدابير الكافية وتكريس الموارد اللازمة للاضطلاع بعمليات فعالة حقا لحفظ السلام.

وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بالتوصيات والاستنتاجات التي تضمنها تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي (A/55/305) ويؤيدها. وفي رأينا، فإن تنفيذ تلك التوصيات سيوفر للأمم المتحدة قدرة حقيقية على العمل حيثما تنشر ''أصحاب الخوذ الزرق''. ولا بد أن يكون لقوات الأمم المتحدة، على وجه الخصوص، ولايات واضحة وأن توفر لها وسائل كافية لضمان حماية المدنيين. وسيعود وفد بلدي إلى هذه المسألة مرة أخرى عندما تنظر الجمعية في تقرير الإبراهيمي وتحلل توصياته.

وينبغي تطوير وتشجيع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بغية تعزيز السلام. وفي هذا المجال، من الأهمية بمكان تعزيز القدرات التشغيلية لتلك المنظمات كيما تتحقق لها الاستفادة الكاملة من وجودها على مقربة من المنطقة التي تقع فيها الصراعات ومعرفتها بها. وأعرب في هذا الصدد عن الارتياح للتأييد الثابت من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل للجهود التي تبذلها بلدان أفريقيا الوسطى من أجل إقامة نظام دون إقليمي لمنع الصراعات المسلحة والأزمات وإدارتها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجهود أدت مؤخرا إلى إنشاء مجلس السلم والأمن في وسط أفريقيا، الذي تدعمه القوة متعددة الجنسيات لوسط أفريقيا. والهدف من تشكيل هذه القوة القيام بمهام الحفاظ على السلام واستعادته وبنائه. وتأمل بلدان وسط أفريقيا أن يدعم المجتمع الدولي بصورة نشطة تفعيل تلك الآليات لتمكينها من الاضطلاع بدورها بالكامل، وتمكين شعوب المنطقة من الخروج من دائرة الحرب، والعنف، وانعدام الأمن والخوف، التي وقعوا فيها منذ سنوات بعيدة.

وفضلا عن الجهود الرامية لوضع حد للأعمال العدائية، ثمة حاجة ملحة للوقاية من الصراعات من خلال معالجة أسبابها الجذرية. وهذا هو أحد التحديات الكبرى التي ستواجه الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. ونذكر هنا بالقول المأثور إن درهم وقاية خير من قنطار علاج. وهنا يبرز الانتشار النووي، والاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كأسباب تدعو للقلق الشديد. ففضلا عن كونها تؤدي إلى تفاقم الصراعات العنيفة والمهلكة، فإن هذه التجارة تقوض الأمن والاستقرار والتنمية في البلدان المتضررة. ويجب أن يؤدي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكل جوانبه، والمزمع عقده خلال عام ٢٠٠١، إلى اعتماد خطة عمل وطنية، إقليمية، دولية للمساعدة في مكافحة فعالة لهذه الآفة، التي كثيرا ما تقوض عمليات السلام وبناء السلام بعد الصراع.

وقد تطرق عدد من المتكلمين الآخرين للحاجة إلى الوقاية من الصراعات، بسبب فداحة التكلفة البشرية والمادية المرتبطة بتسوية الصراعات.ولهذا، يؤيد بلدي بقوة التزاما أكثر صرامة من جانب الأمم المتحدة بتعزيز ثقافة السلام.

وهنا أيضا، ستتاح لنا فرصة العودة إلى هذا الموضوع في وقت لاحق من هذه الدورة.

ويمثل الفقر سببا آخر للصراع، وينبغي أن تحشد له جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي كافة. فمكافحة الفقر ينبغي أن تأتي على رأس أولويات الأمم المتحدة. ويتطلب ذلك بالضرورة حلا عادلا ومنصفا لمشكلة المديونية، التي تمسك بخناق بلدان العالم الثالث وتحكم على جهود التنمية فيها بالفشل. وهنا، أيضا، نطالب البلدان الغنية بمزيد من التضامن. وقد بذلت بطبيعة الحال، بعض الجهود المحمودة في هذا الصدد، مثل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين. غير أنه لا تزال هناك حاجة إلى خطوات حاسمة من أجل إعادة إمكانيات التنمية في عدد كبير من البلدان التي ما زالت خدمة ديونها تمتص مواردها الشحيحة. ويتعين على البلدان الغنية أن تؤكد تضامنها وتوفر الإرادة السياسية لديها. على أن يقوم هذا التضامن على نظرة متبصرة لتكافل البلدان، والأقاليم، والشعوب. ولا بد أن يتجلى ذلك، أيضا، فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية. فبينما تتطلب التحديات الجديدة التي تواجه البشرية مزيدا من المساعدات الإنمائية، يبرز اتجاه جديد يبعث على القلق.

والانتشار القاسي لمرض الإيدز يهدد بالقضاء على أمم ومجتمعات بأكملها؛ وتتطلب مكافحة هذا المرض حشد جهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة. ويذكرنا تقرير الأمين العام بشكل يبعث على القلق بأن الإيدز يودي في أيامنا هذه بحياة أربعة أضعاف ضحايا الصراعات المسلحة في أفريقيا كل عام. ولقد كانت مداولات مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ حول هذا الموضوع علامة مشجعة على تزايد الوعي بمخاطر هذا الوباء المخيف، والذي أصبح يشكل تهديدا خطيرا للاستقرار العالمي. ولذا فإن بلدي يدعو إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة حول وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذلك بعد المؤتمر الدولي الثالث عشر للإيدز الذي انعقد مؤخرا في جنوب أفريقيا.

أما العولمة فهي أحد الموضوعات التي تناولها تقرير الأمين العام، تمثل هي الأخرى أحد التحديات الكبرى في المستقبل، والتي تتطلب من الأمم المتحدة إظهار قدرتها على التكيف مع التغيرات الجارية. فثمة تناقض حاد بين التقدم التكنولوجي لقطاع من البشرية والفقر المدقع للباقي. ويتوجب على الأمم المتحدة أن تقوم بدور لكفالة تمتع الشعوب كافة بثمار العولمة، وألا يقتصر ذلك على شريحة صغيرة.

ومن نفس المنطلق، نؤمن بضرورة إصلاح الهياكل المالية الدولية. ويجب تطويع برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للبلدان النامية في ضوء مناقشاتنا هنا في الجمعية العامة. وهذه فرصة لنا لكي نحيط الجمعية علما بتأييد الكاميرون الكامل لمقترحات الأمين العام فيما يتعلق بالشراكة الدولية.

وترحب الكاميرون بجميع التغييرات الموجهة صوب إحلال السلام وحل الصراع في جميع أنحاء العالم. ولا تزال بلادي مقتنعة بأن تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان من الإسهامات الثمينة في تدعيم السلم والأمن الدوليين. وهذا الاقتناع الراسخ أساس التزامنا بالديمقراطية واختيارنا المتعمد للتسوية القانونية لنزاع الكاميرون مع نيجيريا حول الحدود البرية والبحرية.

وأخيرا، فإن الكاميرون ستواصل الإسهام في الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل إرساء السلام عن طريق تسخير مواردها البشرية، والمادية، والمالية وإلى أقصى حد ممكن، لخدمة تلك البعثات والعمليات.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): لقد أطلع وفد بلادي على الوثيقة المتضمنة تقرير الأمين العام عن

أعمال المنظمة، ونحن نعرب له عن التقدير لما بذله من جهد في تحمل المسؤولية الكبرى الملقاة على عاتقه في إدارة شؤون المنظمة وتصريف شؤونها المبنية على قرارات مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لتمكينها من القيام بدورها الهام في تحقيق السلم والأمن الدوليين، وتحقيق التعاون في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بين أعضاء المجتمع الدولي.

ففيما يتعلق بإرساء السلام والأمن الدوليين، نلاحظ أن تقرير الأمين العام يؤكد في الفقرة الحادية والثلاثين على أنه

> ”لم يعد في الإمكان الالتزام بالتعريف الضيق للأمن الجماعي على أنه غياب الصراع المسلح، سواء فيما بين الدول أو داخلها“. (A/55/1، الفقرة ٣١)

فإن التشريد الواسع النطاق للسكان المدنيين، على سبيل المثال، قد خلق أزمات تعادل أزمات الحروب نفسها، بما في ذلك تعرض المشردين لقسوة الجوع والعطش، وعدم توفر المسكن الآمن، إلى جانب انتشار الأمراض وازدياد معدلات الجريمة. كما أن مسألة الإرهاب الدولي قد أصبحت داء يهدد بزعزعة الاستقرار والأمن في كثير من الدول، ويؤدي إلى تدمير اقتصادياتها.

أما فيما يتعلق بنزع السلاح، فإن بلادي تتفق مع تقرير الأمين العام فيما عبر عنه في الفقرة ١٠٣، عن قلقه العميق إزاء استمرار الخطر المقترن بالتسلح النووي في العالم، بالرغم من تسجيل التقرير للتقدم المحرز في الحد من تلك الأسلحة. إن منطقة الخليج العربي تعتبر إحدى المناطق المهددة في العالم. لذا، فنحن ندعو إلى تكثيف الجهود الدولية للتخلص من أسلحة الدمار الشامل في تلك المنطقة.

فيما يتعلق بوفاء المنظمة بالالتزامات الإنسانية، فإن التقرير يشير، في الفقرة ١٠٩، إلى حدوث حالات طارئة إنسانية فاقت بكثير أسوأ التوقعات، وعليه فإننا ندعو المنظمة إلى اتخاذ الإجراءات الفعالة، بما فيها توصيات ترفع إلى الجمعية العامة، للتعامل مع أوضاع إنسانية طارئة لتفويض الجهات المختصة في الأمم المتحدة لاتخاذ ما يلزم، إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك. كما ترى دولة البحرين ضرورة تنسيق جهود المساعدات الإنسانية والإغاثة مع المنظمات غير الحكومية المختصة في هذا الشأن.

أما فيما يتعلق بالتعاون من أجل التنمية، فإن التقرير يشير، في الفقرة ١٥٦، إلى أن هناك تحديين يواجهان التنمية في عصر العولمة؛ الأول، عن كيفية ضمان المشاركة الفعالة لجميع الدول في النظام التجاري الدولي؛ والثاني، كيف نجعل النهوض بأهدافنا الاجتماعية والبيئية جزءا لا يتجزأ من استراتيجياتنا الاقتصادية والمالية. وعلى الرغم من إشارة التقرير، في الفقرة ١٥٧، إلى الاهتمام الدولي بالتحديين سالفي الذكر، إلا أننا نرى بأن تناول ذلك بالبحث من قبل الجمعية العامة وأجهزتها المختصة، بغية الوصول إلى نتائج عملية ومقبولة دوليا، من شأنه تذليل العقبات التي تعوق التنمية في عصر العولمة.

لقد شمل تقرير الأمين العام القضايا الهامة التي تؤثر في المجتمع الدولي، إلا أنه من الأهمية بمكان تحقيق تعاون دولي، وتأمين الإرادة السياسية للكثير من الدول الأعضاء في تحقيق ذلك التعاون بعمل توازن بين المصلحة العامة للدول ككل، والمصلحة الخاصة الوطنية بها كل على حدة.

وهناك موضوع آخر نريد التطرق إليه في هذا المجال، وهو عمليات حفظ السلام. وكما تعلم الوفود هنا، فإن تلك العمليات تمر بأزمة حادة لأسباب سياسية ومادية جعلت المنظمة الدولية تعاني من صعوبة في التصدي لها من

أجل إيجاد الحلول المناسبة. ونحن ما زلنا ننادي باتباع نهج الدبلوماسية الوقائية التي تمنع تفجر النزاع، ولكننا ندرك أن ذلك ليس ممكنا في كل الأحوال، إذ أن لكل نزاع خصوصياته، أضف إلى ذلك الوضع المالي المتأزم الذي تعاني منه الأمم المتحدة بالنسبة لتمويل عمليات حفظ السلام. والتقرير الذي رفعه السفير الأخضر الإبراهيمي وفريقه تقرير جيد ولكن من أين سيأتي التمويل اللازم لتنفيذ التوصيات؟

تمر منظمة الأمم المتحدة بمرحلة حرجة في جهودها للدخول إلى القرن الحادي والعشرين، وكنا نتمنى أن تكون في وضع أنسب ليكون ذلك التكيف أكثر سلاسة وقوة.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بالتهنئة إلى الرئيس على المهارة التي يدير بها أعمال الجمعية، وأن أعرب عن مدى سعادتي برؤيته يتبوأ مركز الرئاسة في هذه الدورة.

وسترحب الجمعية بأنني، مساعدة لها في عملها، لن أقرأ إلا أجزاء من بياني الذي أسهبت فيه بعض الشيء.

ونشارك من تكلموا قبلنا في شكر الأمين العام على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة، وعلى تقديمه في بداية المناقشة العامة. ونشكره، ونشكر الأمانة العامة أيضا على جهودهما الدؤوبة لتكليل مؤتمر قمة الألفية بالنجاح.

وحسبما قال الأمين العام، لابد أن نقرأ تقريره عن أعمال المنظمة مع تقريره الذي أعده للقمة، ولدى التقرير في البدء في أولويات العمل يتعين علينا أن نأخذ في الحسبان، اتخاذ، ما قاله رؤساؤنا حينما اجتمعوا هنا في وقت مبكر من هذا الشهر.

وعندما تكلم الأمين العام، في جمعية الألفية، قال في هذا الصدد، إنه كي يتسنى للأمم المتحدة أن تنفذ الأولويات التي حددتها القمة، عليها أن تشن أربعة حروب وهي: حرب من أجل التنمية، وحرب ضد الظلم، وحرب ضد العنف، وحرب من أجل البيئة. ويسرنا أن الأمين العام يعتبر هذه المهام وظائف يتعين على منظومة الأمم المتحدة بأسرها أن تقوم بها، ولكن لأنه كان في تقريره شيء من الغموض، حيث وردت فيه تلك المهام في الجزء المتعلق بالسلام والأمن بوصفهما عنصرين لمفهوم يشوبه غموض أكبر وهو مفهوم الأمن الإنساني. هذا ليس تلاعبا بالألفاظ. فقد استخدم مجلس الأمن في السنوات القليلة الماضية مفهوما مرنا للأمن ليوسع ولايته بما يتجاوز إلى حد كبير ما أناطه به الميثاق. هذا التطور أثار انزعاجا شديدا لدى غالبية أعضاء الأمم المتحدة. ونعرب عن رغبتنا في ألا تروج الأمانة العامة رأي الأقلية هذا. المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لن تمثل تهديدا للسلام والأمن إلا إذا تركت لتتفاقم نحو الأسوأ. ولا ينبغي أن تعالجها هيئات مثل مجلس الأمن.

وفي السنة الماضية، طلب الأمين العام من الجمعية العامة أن تنظر في التحديات التي أثارها ما أصبح يُعرف بالتدخل الإنساني. وكما سلم هو في تقريره فإن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء ترفض هذا المفهوم. ولم يُذكر هذا المفهوم في إعلان الألفية، ويعد صمت قادتنا إزاءه دليلا على أن هذا المفهوم لم يجد رواجا خلال مدة سنة. ولكن الأمين العام في تقريره عن هذا العام يتساءل فيقول:

> ”إذا كان التدخل الإنساني يمثل حقا تعديا غير مقبول على السيادة، فعلى أي نحو ينبغي علينا أن نستجيب لحالات شبيهة برواندا، وبسريبرينتشا، وللانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان التي تمثل تعديا على كل مبدأ من مبادئ إنسانيتنا المشتركة؟“ (A/55/1، الفقرة ٣٧)

وقطعا، تلك كانت حالات استثنائية وكان ينبغي أن تقابل باستجابات فورية واستثنائية. ولم تكن تلك الاستجابة حاضرة ليس بسبب عدم توفر نظرية ومفهوم لها. لقد أخفق

المجتمع الدولي في العمل لا لأنه لا تتوفر لديه الأسس النظرية الداعمة للعمل، ولكن بسبب عدم وجود الإرادة السياسية والقيادة. خطر التعميم بسبب استثناءات من الوضوح بحيث لا ينبغي أن يكون موضع سخرية. نحن نفهم القلق الذي يشعر به الأمين العام ونشر بنفس القلق أيضا، ولكن التدخل الإنساني ليس هو الإجابة.

نحن نتفق مع الأمين العام على أن حفظ السلام مجال حيوي من مجالات عمل الأمم المتحدة. وتوضح زيادة عدد عمليات حفظ السلام التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في السنة الماضية مدى الحاجة إلى تلك العمليات. ولا بد من أن تصحيح المشاكل التي تسبب تلك الحاجة إلى هذه العمليات. من أجل ذلك رحبنا بتعيين لجنة تقرير الإبراهيمي. ونقوم حاليا، مع دول أعضاء أخرى بدراسة التقرير الشجاع والبعيد الأثر الذي أعده الفريق دراسة دقيقة. ونعتقد بأنه لا ينبغي للأمانة العامة أن تقوم بأعمال جزئية تنفيذا لتوصياته التي لا ينبغي أن تنقذ إلاّ بعد أن تبحثها الدول الأعضاء وتعتمدها.

ويشير فريق الإبراهيمي، قبل نهاية تقريره إشارة عابرة إلى مسألة هامة ليس بالنسبة إلى عمليات حفظ السلام فحسب، بل أيضا لمصداقية الأمم المتحدة. يشير الفريق إلى تلك المسألة بوصفها ''التمثيل المنصف في مجلس الأمن'' وعندما قدم الأمين العام تقريره ذكّر الجمعية العامة، عن حق، بأن رؤساء دولنا وحكوماتنا طالبوا بإصلاح مجلس الأمن بحيث يصبح أكثر تمثيلا ومشروعية، وأيضا أكثر فاعلية.

وليس بمستطاع المجلس أن يدعي بأنه يعمل باسم جميع الأعضاء في ظل الظروف الحالية. وأن عدم التمثيل الملائم للبلدان النامية في المجلس من شأنه أن يعوق عمله بدرجة كبيرة ويلقي ظلا من الشكوك على شرعية قراراته، التي تؤثر أساسا على البلدان النامية. ولذلك نأمل في أن يلقى إصلاح المجلس وتوسيعه، بعد قمة الألفية، الاهتمام الجدير به. ونعرب عن نفس الأمل، الذي أعرب عنه الرئيس عندما اختتم المناقشة العامة، ألا وهو أن تتوفر الإرادة لدى الغالبية للمضي قدما في هذه القضية.

لقد ركز الأمين العام كما ركزت منظومة الأمم المتحدة بأسرها تركيزا متزايدا على نظام الحكم الصالح. ولعل التوصل إلى تعريف مشترك لهذا المفهوم مسألة لا تزال تراوغنا حتى الآن، ولكن يوجد توافق عام في الآراء مفاده أنه لا يقوم نظام حكم صالح بدون ديمقراطية. وعلى غرار جميع الديمقراطيات، نعرب عن سرورنا إذ أصبحت الديمقراطية بصورة متزايدة هي القاعدة، وتغلبت على نظم الحكم الدكتاتورية والاستبدادية. ومع ذلك، حدثت بعض التطورات العكسية. ويشير الأمين العام في تقريره إلى حالتين حدثتا مؤخرا، ولكنه التزم الصمت إزاء حالات أخرى. ونثني على التزام الأمين العام بالعمل مع الكمنولث والمجتمع الدولي إزاء مشكلة فيجي. ونأمل في أن يستخدم سلطته الأدبية لتشكيل رأي دولي ضد الفئات العسكرية التي أطاحت بالحكومات المنتخبة ديمقراطيا و لم تعمل أي شئ في الأمم المتحدة يمنحها إما الاحترام أو سببا يدعو إلى الاعتقاد بأن المجتمع الدولي قد أيد أعمالها.

إن الإرهاب الدولي مصدر خطر متزايد في عصرنا، يتغذى على المجتمعات المفتوحة والحرة والديمقراطية والمراعية للقوانين. إنه تحد جماعي للمجتمعات في كل مكان، ولا يمكن مواجهته إلا بالمساعي التعاونية. وفي إعلان الألفية التزم قادتنا باتخاذ إجراء متضافر. ونأمل في أن تعتمد في وقت مبكر اتفاقية مكافحة الإرهاب التي تجري مناقشتها حاليا في الجمعية العامة. لقد سلَّم الأمين العام أيضا في تقريره بأن الإرهاب تهديد مباشر لأمننا الجماعي. ونأمل في أن تركز تقارير الأمانة العامة على نحو أكثر دقة مما عليه الحال

في الوقت الحاضر على الإرهابيين الدوليين والدول التي ترعاها وتمولهم وتساعدهم.

ونحن نوافق على ما قاله الأمين العام ومؤداه أن نزع السلاح عنصر هام من عناصر استراتيجية الأمم المتحدة من أجل السلام والأمن، ونوافق على تقييمه الذي يفيد بأنه بالرغم من إحراز قدر من التقدم في تخفيض الأسلحة النووية ثمة قلق عميق لدى المجتمع الدولي إزاء استمرار الخطر الذي تمثله هذه الأسلحة. ونعرب عن خيبة أملنا لعدم تركيز تقريره على الهدف القابل للتحقيق وهو هدف القضاء التام على الأسلحة النووية. ونعتقد بأن الأمم المتحدة تقع عليها المسؤولية الأولى عن تعزيز نزع السلاح النووي. وينبغي إيضاح ذلك جليا والسعي من أجل تحقيقه، على حد سواء كإحدى الأولويات العليا للأمم المتحدة. وقيادة الأمين العام في هذه المهمة بالغة الأهمية وكذلك الإسراع بعقد المؤتمر الدولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية.

وعلى الرغم من أن ديباجة الميثاق تلزمنا بتعزيز التقدم الاجتماعي، وأن نرفع مستوى الحياة مع قدر أكبر من الحرية، فإن سجل الأمم المتحدة مشوش في هذا الخصوص. وكما يوضح الأمين العام في الفقرة ٦٨ من تقريره عن الألفية، لا يزال يتعين على نصف سكان العالم تقريبا أن يعيش الفرد منهم بأقل من دولارين في اليوم. ويعيش زهاء ١,٢ مليار شخص بأقل من دولار واحد يوميا. وينبغي أن تكون إزالة هذا الفقر المدقع أعلى أولوية للأمم المتحدة، المنظمة التي بدون ذلك لن تكون لها أهمية بالنسبة للفقراء. لذلك ينبغي أن يكون التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف المبدأ الأساسي المحوري للأمم المتحدة، ولا سيما في عصر العولمة وضغوطها.

ويتطلب ذلك تهيئة بيئة اقتصادية دولية تمكينية، ونقل التكنولوجيا، وضمان إتاحة معاملة خاصة وتفضيلية للمنتجات والخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية حتى يمكنها أن تستفيد من الإندماج في النظام التجاري العالمي وما شابهه. هذه هي القضايا التي ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل من أجلها، ولكن حيثما يجري حاليا تهميشها. إن للأمم المتحدة دورا مركزيا مؤسسيا فيما يتعلق بهذه القضايا الحاسمة للأجيال المقبلة في العالم النامي. ولا بد لها من أن تطالب به من أجل الصالح العام.

إن عصر العولمة والتحرر الذي نعيش فيه اليوم واعد بفرص غير مشبوقة لرخاء البشرية، وكان من المأمول أن يؤدي التدفق الحر لرأس المال والسلع والخدجمات إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومنصف لجميع الدول. ولكن ذلك لم يحدث مع الأسف ولا يحتمل أن يحدث في المستقبل القريب. لقد انتشرت منافع العولمة بطريقة غير متكافئة، مما أدى إلى وجود عالم ينعم بالرخاء في الجزء الأصغر منه وفي الجزء الأكبر منه يعاني من الفقر، عالم يزداد فيه اتساع الفجوة بين التباينات والإيرادات سواء فيما بين الدول أو في داخل الدول ذاتها.

وكما يوضح الأمين العام في الفقرة ١٥٥ من تقريره عن أعمال المنظمة، أدى ذلك الوضع إلى إحساس بالانزعاج لم يظهر في الشوارع فقط كما تجلى في الاحتجاجات العنيفة التي جرت في سياتل وفي الأونة الأخيرة في الجمهورية التشيكية، ولكن أيضا في مشاعر القلق إزاء نتائج العولمة التي تعم الكثير من بلدان العالم النامي. ولتمكين العولمة من أن تكون قوة دينامية وفعالة للنمو والتنمية، من الضروري أن تنتشر منافعها بطريقة أكثر إنصافا وأن تكون عمليتها شاملة للجميع.

وتقع على الأمم المتحدة مسؤولية مؤسسية عن توجيه الخطاب بشأن المسار التصحيحي الذي يحقق المنفعة الشاملة لعملية العولمة. وقد أوضح الأمين العام عن حق في

الفقرة ١٦ من تقريره السنوي أن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها في غيبة مؤسسات عالمية أكثر فعالية. ونرى أن عدم الاستقرار المالي والتذبذب في تدفقات رأس المال على نطاق عالمي أمور تشكل مشاكل خطيرة تعوق التنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان النامية؛ لذلك لا بد من إجراء إصلاحات عاجلة في النظام المالي الدولي ونأمل في أن يؤدي المؤتمر رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في عام ٢٠٠١ إلى إتاحة فرصة للمجتمع الدولي كيما يعالج بصورة شاملة مختلف جوانب التنمية، بما في ذلك تعزيز المؤسسات المالية الدولية لأغراض التنمية.

وترى الهند أن محل الاختبار بالنسبة لعملية النمو والتنمية في الميدان الاقتصادي هو أنها لا بد وأن تحقق تحسنا ملموسا في حياة الناس. وقد أثلج صدورنا أن نلاحظ أنه في الوقت الذي نحدد فيه هدف القضاء على الفقر في كل أنحاء العالم كأهم هدف للأمم المتحدة، نجد أن الأمين العام أكد في الفقرة ١٦٨ من تقريره السنوي على الحاجة إلى التزام جديد من جانب المجتمع الدولي لتحويل الأهداف المخطوطة على الورق إلى منجزات ملموسة.

وفيما يتعلق بموضوع البيئة نجد أنه بينما قامت البلدان النامية بأعمال جديرة بالثناء في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ فإن الالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو بالنسبة لإتاحة موارد مالية إضافية جديدة وتكنولوجيا سليمة بيئيا للبلدان النامية بشروط ميسرة لم تنفذ بعد. ونحن نتفق مع تقرير الأمين العام القائل بأن عملية الاستعراض لريو زائد ١٠ ينبغي أن تتيح فرصة لإعادة تقييم ما أحرز من تقدم نحو تحقيق الأهداف التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢. ونأمل أيضا بأن يقوم المجتمع الدولي في اجتماع ريو زائد ١٠ بتنشيط الشراكة العالمية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد لاحظنا من الفقرة ١٨٧ من نفس التقرير مدى الجهد الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في ميدان التجارة التي تتوافق مع البيئة. ولا بد لنا من أن نحذر بأن ذلك لا ينبغي له بأي من الأحوال أن يشجع فرض شروط جديدة على التجارة وتقديم المساعدة.

وأخيرا، أتطرق إلى مشكلة الموارد بالغة الأهمية. يشير الأمين العام أكثر من مرة إلى عدم التوفيق بين الولايات التي تمت الموافقة عليها والموارد المتاحة لتنفيذها. وعندما يقول الأمين العام في الفقرة ٢٩٦ من تقريره ''نحن قادرون على بذل مجهود أكبر بموارد أقل، ولكن إلى حد معين''. فإننا نتفق معه في ذلك. بل إننا نتفق معه كذلك على مناشدته الجمعية العامة ألا ندين الأمم المتحدة لأنها تعمل بميزانية ستجمد إن عاجلا أو آجلا. ونحن نشعر بقلق إزاء ما يشير إليه التقرير من أن ''مستوى الاشتراكات غير المسددة ... ما زال مرتفعا بصورة غير مقبولة''. لا بد من أن تحل بسرعة هذه المشكلة التي طال أمدها.

في الختام أشير إلى ما قاله الأمين العام ليذكرنا بأن مهمتنا، وهي مهمته أيضا، هي أن نترجم بسرعة إعلان الألفية إلى واقع ملموس. وربما كان من المناسب أن توجد في هذه الجمعية العامة الأولى التي تعقد في القرن الجديد لمسة يانوسيه في اختيار الاقتباس الذي بدأ به الأمين العام في خطابه. إن إنشودة التسبيح للشاعر دودبارد كينغ التي يقتبس منها الإشارة إلى الاستعمار والتي تصف الاستعمار وصفا صادقا بأنه ''انسحابي'' مليئة بالاعتبارات السياسية السيئة ولكنها تحتوي على شعر جيد، فهناك بيتان آخران فيها كان سيحسن صنعا لو أنه ذكرهما وهو يسترسل في خطابه. يقول الشاعر في هذين البيتين:

'' يا قاضي الأمم، آن الأوان لكي تصفح عنا

حتى لا ننسى ..... حتى لا ننسى‘‘

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام كوفي عنان على التقرير الشامل الذي قدمه إلى الدورة الخامسة والخمسين الحالية للجمعية العامة بشأن أعمال المنظمة خلال العام المنصرم.

وكما يفعل الأمين العام في كل سنة، فقد وضع صورة كاملة لأنشطة الأمم المتحدة على مدى الشهور الـ ١٢ الماضية. ويتناول التقرير المهام العديدة المتنوعة التي تؤديها المنظمة ويُبرز التحديات التي تواجهها كل يوم لدى القيام بدورها وفقا لأهداف الميثاق.

ويبين لنا الإعلان المعتمد في ختام مؤتمر قمة الألفية الطريق الواجب اتباعه لدى النهوض لمواجهة التحديات التي حللها الأمين العام بوضوح وحكمة في تقريره المعنون ’’نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين‘‘، وفي التقرير المعروض علينا اليوم عن أعمال المنظمة. وهو يعزز بذلك رؤيته لحالة العالم وآفاقه.

إن نطاق ميدان عمل المنظمة المشمول في تقرير الأمين العام، وكذلك الوقت الموجز المتاح للنظر فيه، يتطلبان منا أن نركز اهتمامنا على بعض جوانب التقرير، التي نود إبداء التعليقات التالية بشأنها.

إننا نشارك الأمين العام تماما في رأيه بشأن ضرورة قيام مجتمع الأمم بالنظر، بصورة شاملة في العناصر المختلفة التي تساهم في الأمن المشترك، بوصفه النهج الوحيد الذي يحتمل أن يؤدي إلى إقرار السلام الدائم. والواقع أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يأخذ بهذا النهج الشامل والمتعدد الأبعاد، الذي يراعي الصلات القائمة بين أهداف صون السلام والأمن الدوليين، والتنمية والقضاء على الفقر، وحماية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية والحكم الصالح، وترابط هذه الأهداف والتفاعل فيما بينها.

هذا هو النهج الذي أخذت به تونس وتنفذه دون كلل. ويعزز إعلان الألفية هذا النهج على الصعيد العالمي بجعل ميادين العمل هذه الأولويات العليا للمجتمع الدولي في المستقبل، وبتأكيد أهمية التفاعل فيما بين تلك الميادين وتأثيرها المتبادل.

وفي سياق صون السلام والأمن الدوليين، نود الإشارة إلى مسألة عمليات حفظ السلام، التي أفرد لها الأمين العام مكانا هاما في تقريره للنظر فيها، وهو على حق في ذلك. فالمنظمة تمر، حاليا، بمرحلة أساسية من عملها في هذا المجال، عقب تقديم ثلاثة تقارير رئيسية، يتناول اثنان منها تجربة الأمم المتحدة في رواندا وسريبرنيتشا، بينما يعتبر التقرير الثالث أعم نطاقا، إذ يقدم موجزا شاملا لنشاط الأمم المتحدة في هذا المجال ورؤية للمستقبل. والتقرير الأخير، المقدم في شهر آب/ أغسطس الماضي من الفريق الذي يرأسه السيد الأخضر الإبراهيمي، يتضمن توصيات هامة تتطلب عناية جميع الدول الأعضاء ونظرها المتعمق فيها، حيث إنها تتناول المهام الأساسية للمنظمة في مجال صون السلام والأمن الدوليين. وسوف يشارك وفدي بنشاط في مداولات المنظمة حول هذا التقرير.

ونحن نؤيد بيان الفريق بشأن ضرورة تعزيز أنشطة المنظمة لحفظ السلام من خلال اتخاذ تدابير متصلة بالجوانب المختلفة لهذه العمليات، بما في ذلك تعزيز قدرات الأمانة العامة، وتكثيف المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، وتحسين الظروف المحيطة بانتشار تلك العمليات وجوانب أخرى. ونؤكد كذلك ضرورة أن تكفل المنظمة بأن أي إصلاح يستهدف تحسين قدراتها لن يمس المبادئ المقدسة لسيادة الدول، وسلامة أراضيها، واستقلالها

السياسي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وهذه المبادئ هي أسس نظام العلاقات الدولية التي يستند إليها بقاء المنظمة ذاته. ويجب أن يستمر استرشاد جهود المجتمع الدولي بها في معالجة حالات الطوارئ في العالم كله، بما في ذلك الحالات التي تصبح فيها الأوضاع الإنسانية تحديات هامة ينبغي مواجهتها بشكل صريح.

ويؤكد الأمين العام ضرورة زيادة العمل لدعم منع نشوب الصراعات، وهو على حق في ذلك. والواقع أنه يجب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن يكون منع الصراعات استراتيجية شاملة ومتكاملة لضمان عدم وجود الصراع المسلح، بل بقاء الظروف المؤدية إلى السلام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، في الأجل الطويل، والمجتمع الدولي لديه ما يلزم من الوسائل لاعتماد استراتيجية من هذا القبيل؛ وما يلزمه هو توفر الإرادة لتنفيذها.

ويبدو لي أن أي استراتيجية معقولة وقابلة للبقاء لمنع الصراعات، في الأجل الطويل يجب أن تضع في الاعتبار الأسباب العميقة للصراعات والعنف الذي يغذيها وينبع منها، وهو ناشئ، في حالات كثيرة، عن سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للشعوب التي يغمرها – أي بعبارة أخرى، فهو ناشئ عن التخلف والفقر.

ونعتقد أن الإدارة الفعالة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تساهم، بدرجة كبيرة في منع أسباب الصراعات والعنف السائدة في مناطق عديد من العالم. وبهذه الروح، نعتقد أن التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان الجنوب، لا سيما أفقر تلك البلدان، أمر ضروري. ومن المؤكد أن أفريقيا من القارات التي تتطلب اهتماما خاصا من جانب المجتمع الدولي. وقد أكد إعلان الألفية هذه الضرورة، بوضوح.

وقبل أن أختتم بياني، أود الإشارة إلى مسألة الجزاءات وتأكيد ما ينبغي إيلاؤه من اهتمام لما يجري من تحسين وتطوير لاستعمالها كأداة لخدمة السلام والأمن الدوليين. لقد أثبتت تجربة العقد الماضي ضرورة تغيير أسلوب استعمال الجزاءات من أجل تخفيف ما لها من آثار سلبية على الشعوب، مما لاحظنا دلالته، بشكل خاص. في حالة أنظمة الجزاءات العامة المماثلة للنظام المفروض على العراق على مدى السنوات العشر الماضية.

ويجب أن يراعي أي إصلاح لممارسة فرض الجزاءات معايير معينة – منها، على وجه الخصوص، اللجوء إلى الجزاءات في نهاية المطاف، بعد استنفاد جميع الوسائل السلمية. وعندما تثبت ضرورة فرض الجزاءات، يجب أن تكون محدودة المدة مع تحديد شروط واضحة لرفعها أو تعليقها. ويجب أيضا إجراء تقييم مستمر للآثار الإنسانية على شعوب البلدان المستهدفة وتأثير الجزاءات المباشر على مصالح البلدان الثالثة.

السيد بتريتش (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): إن هذه هي المرة الأولى التي أتشرف فيها بمخاطبة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، ولذلك، أود أن اشترك مع الذين تقدموا إلى السيد هولكيري بالتهنئة على توليه منصبه الهام. ووفدي على استعداد لتقديم كامل دعمه لمساعيه في إنجاح أعمال هذه الدورة.

وأود، بداية، أن أهنئ الأمين العام على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة، الذي يوفر لنا نظرة عامة شاملة، وموجزة أيضا، لأنشطة الأمم المتحدة. وهو يقدم لنا أيضا عدة أفكار عن كيفية القيام بهذه الأنشطة في المستقبل. ويتيح لنا التقرير السنوي للأمين العام، مقرونا بتقريره للألفية، فرصة فريدة لتبادل الآراء حول المسائل المعروضة علينا،

والسعي إلى رسم مسار العمل الذي ستقوم به الأمم المتحدة وهذه الجمعية.

واسمحوا لي أن أتناول، بإيجاز مجموعة من المسائل يرى وفدي أنها بالغة الأهمية.

أولا ''معضلة التدخل''، وهي موضوع كان محور المناقشات أثناء مؤتمر قمة الألفية وخلال المناقشة العامة لهذه السنة. ويشير الأمين العام، عن حق، في تقريره، إلى تحول طابع التهديدات الموجهة للسلام والأمن. فالأمم المتحدة تواجه اليوم، بصورة متزايدة، صراعات تندلع داخل الدولة الواحدة. ولذلك، لا غرابة في أننا نواجه معضلة بين ما يسمى بالتدخل الإنساني واحترام سيادة الدول، لدى التعامل مع هذه الصراعات.

فإذا أردنا من الأمم المتحدة أن تعمل، بصورة فعالة، على منع أسوأ أنواع الجرائم الجماعية وأن تكون حارسا فعالا للسلام والأمن الدوليين، فلا بد من التصدي لهذه المعضلة. ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، عامة، والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، خاصة، التصرف وفقا للميثاق ولمسؤوليتهم المشتركة عن صون السلام والأمن. ويعني هذا، في السياق الحالي، أننا لا يجوز أن نتجنب مسألة التدخل، مهما كانت معقدة. فإذا فعلنا ذلك، نكون قبلنا إما بالسلبية من جانب الأمم المتحدة فيما يتصل بالجرائم الجماعية الجسيمة، أو بالتهديد الخطير بالتدخل والالتفاف على الأمم المتحدة.

إننا نلاحظ المخاوف التي أعرب عنها الأمين العام من أنه، نظرا لرد الفعل الذي لقيته آراؤه حول التدخل الإنساني، قد نفشل مرة أخرى في منع مآس هائلة مثل مأساتي رواندا وسريبرنيتشا، ونحن نشاطره هذه المخاوف. ولكن لا يجوز أن ننتظر لنرى ما إذا كان هذا الخوف سيحصل. يجب ألا ننتظر حدوث فظائع جديدة لنرى إذا كان المجتمع الدولي سيتفرج عليها بسلبية، مرة ثانية. بل علينا الآن أن نقوم، دون تأخير، بمناقشة السبل الممكنة لوضع أساس للإجراء الوقائي الملائم، بما يشمل التدخل، عندما يكون ذلك لازما. ولا شك أنه ينبغي لمجلس الأمن، بصورة خاصة، أن يكون إطارا لهذه العملية ومرشدا لها.

ونرى أن الأمم المتحدة هي أنسب المحافل لهذا النوع من المناقشة. ونعتقد أن هناك حاجة ماسة إلى أن نضع، مقدما، معايير ونظرية للتدخل الإنساني، على أساس تفسير عصري للميثاق، وبما يتفق مع العلاقات والمعايير الدولية. ولهذا السبب، نرحب بمبادرة كندا بإنشاء لجنة دولية معنية بالتدخل وبسيادة الدول. ونتطلع إلى نتائج وتوصيات هذه اللجنة. ونأمل أن تساعد المدخلات المقدمة من هذه اللجنة على توصل الدول إلى توافق في الآراء حول التحدي المتمثل في ''معضلة التدخل''.

لقد أبدت أغلبية كبيرة من الدول بوضوح إرادتها فيما يتصل بوضع حد للإفلات من العقاب، من خلال اعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. إن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية خطوة تاريخية من جوانب عديدة. فلأول مرة في التاريخ توجد آلية منظورة، يؤمل أن تكفل عدم إفلات المسؤولين عن جريمة الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب من العقاب. أينما ارتكبت تلك الجرائم. ونأمل أن يتم إيداع العدد اللازم من التصديقات قريبا، حتى تتمكن المحكمة من أداء مهامها. وسوف تصدق الجمعية الوطنية لجمهورية سلوفينيا على نظام روما الأساسي قبل نهاية العام.

هناك جانب آخر لتحسين فعالية الأمم المتحدة يتصل بعملياتها لحفظ السلام. ونحن نشيد بمبادرة الأمين العام الخاصة بإنشاء الفريق المعني بعمليات حفظ السلام، برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي، الذي أصدر مؤخرا تقريرا تاريخيا

عن أوجه القصور في الممارسات الحالية عن سبل التغلب عليها. ونحن نؤيد توصيات الفريق ونأمل أن يتم تنفيذها في وقت مبكر. وسوف يحتاج بعض هذه التوصيات إلى موارد إضافية، وسلوفينيا على استعداد للمساهمة بنصيبها. وقد سبق أن أعلن وزير خارجيتنا، في كلمته إلى الجمعية العامة، أن سلوفينيا قررت التنازل طوعيا عن الخصم الذي تتمتع به في ظل جدول الأنصبة المقررة الحالي لعمليات حفظ السلام. وبناء على ذلك، ستساهم سلوفينيا بنصيبها الكامل في تكاليف عمليات حفظ السلام، ابتداء من العام القادم.

أود أيضا أن أعرض بعض الأفكار عن ظاهرة العولمة. إن الأحداث الأخيرة التي جرت في براغ، إلى جانب أحداث سياتل السابقة، تبرر وضع العولمة بين المواضيع الرئيسية التي تناولها تقرير الأمين العام. سواء رضينا أم أبينا، فإن العولمة لا مناص منها، بل قد يتعذر وقفها. ويشعر كثيرون بالتهميش والضعف أمام قوى العولمة. ولكن ما نستطيع القيام به تجاهها يعتبر مهما: نستطيع أن نسعى إلى زيادة قدرة العولمة على تحسين حياة البشر، على نطاق العالم، إلى أقصى حد ممكن، من جهة، ومنع أو تخفيف آثارها السلبية، من جهة أخرى.

والعولمة يجب ألا تتحول الى سعي مطلق من جانب الشركات الخاصة الى الحصول على أرخص عمالة وأعلى عائد ممكن، دون الاهتمام بالرفاه الاجتماعي أو البيئة. وعلى عكس ذلك، تستطيع العولمة أن تكون أداة قوية للحصول على أجور مجزية وتحقيق التقدم الاجتماعي والرخاء والوفاء بالمعايير البيئية الرفيعة في كل ركن من أركان العالم، بل ينبغي لها أن تفعل ذلك. وحتى تتم هذه الأمور، يجب أن تتعاون الحكومات والشركات الخاصة والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، فضلا عن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بغية ضمان الإدارة الفعالة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية العالمية وبدون هذه الإدارة، ستظل فكرة نشر منافع العولمة سرابا.

وفي هذا السياق، نشجع الأمين العام على مواصلة العمل على مبادرته الخاصة باتفاق عالمي، بهدف وضع تعريف أو تقنين للممارسات الجيدة الواجب احترامها من جانب جميع العناصر الفاعلة للعولمة، في وقت مبكر.

السيد داوسا سيسبيدس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): اختتم مؤتمر قمة الألفية أعماله منذ وقت قصير، وينتظر المجتمع الدولي نتائج ملموسة في الوقت الحالي. والتقرير المقدم لنا من الأمين العام في هذه السنة – ونحن نشكره عليه – يشكل، في رأينا، وثيقة مرجعية قيمة عن أحدث حالات النجاح والفشل لمنظمتنا، وهو، لذلك، أداة مفيدة في تصميم الإجراءات المقبلة والاضطلاع بها.

إن ما يسمى بمعضلة التدخل تكرر ذكره مرة أخرى في تقرير الأمين العام. وموقف كوبا من هذه المسألة معروف جيدا.

لا أمل في أن نرى الأمم المتحدة تساهم في إقرار عالم أكثر أمانا إذا أسبغت الشرعية على التدخل الجديد المتخفي وراء العمل الإنساني. فلن تحل مشاكل الأمن التي نواجهها اليوم أبدا من خلال عمليات التدخل الإنساني المزعومة هذه، إذ أنها تشكل تهديدا خطيرا لأمن واستقرار البلدان النامية، بل إنها تضع الأمم المتحدة في وضع ثانوي، يخضع لخطط المصالح المهيمنة.

ثمة دول معينة تتجاهل، بصورة متزايدة، مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تحكم العلاقات الدولية منذ ٥٠ سنة، بل تسعى إلى التخلص من تلك المبادئ. ولا يمكن الاستعاضة عن النظام الدولي الحالي – وهو نظام ظالم وغير منصف بدرجة بالغة – بنظام أكثر بدائية يستند إلى إعادة تفسير الميثاق والقانون الدولي.

وإننا نتفق مع الأمين العام على أهمية منع الصراعات، فتكلفة منع الصراعات لا تذكر مقارنة بالخسائر التي تحدث نتيجة للصراعات. بيد أن استراتيجيات المنع تقتضي جهودا مستمرة، متوارية عن الأنظار وقليلة التعرض لملاحظة وسائط الإعلام، حتى تكون فعالة حقا.

إن أفضل أشكال الوقاية يتمثل في معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، لا سيما المشاكل المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل إن هذا قد يكون الأسلوب الفعال الوحيد في الأجل الطويل. وليس من قبيل الصدفة أن أكثر من نصف أفقر بلدان العالم، البالغ عددها ٤٥ بلدا، كان خلال السنوات العشر الماضية مسرحا لصراع مسلح أو شكل آخر من أشكال العنف الشديد.

وفي حالة عدم الاهتمام على النحو الواجب بالآثار المعاكسة لفرض نموذج ليبرالي جديد في عالم تسوده العولمة، وإذا استمرت زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، سنشهد حتما زيادة في الأزمات والصراعات.

لقد استخدم مجلس الأمن الجزاءات بتواتر أكبر خلال العقد الماضي. بيد أن هذه الزيادة في الاستعمال لم تقترن بإزالة الصراعات ولا حتى بتخفيض عددها. ويجب أن يكون فرض الجزاءات تدبيرا يتخذ في الحالات القصوى وليس كوسيلة لمعاقبة بلدان معينة، سعيا وراء تحقيق المصالح الوطنية الضيقة لأعضاء معينين في مجلس الأمن، كما يحدث كثيرا في الوقت الحالي.

هل يستطيع أحد أن يدعي جديا أنه لا يمكن، بأي حال من الأحوال، تبرير فرض الجزاءات على بعض البلدان المتقدمة النمو التي عرَّضت السلام والأمن الدوليين للخطر؟ ولكن، ليس بغريب أن أنظمة الجزاءات الـ ١٥ التي فرضها مجلس الأمن حتى الآن موجهة نحو بلدان من العالم النامي، ذلك أن المجلس هيئة تمثيل البلدان النامية فيها ناقص تماما. ومما له دلالة خاصة أن نحو ٧٠ في المائة من الجزاءات السارية المفعول في الوقت الحالي موجهة ضد بلدان أفريقية.

ويسرنا أن الجزء المخصص لتطوير حقوق الإنسان من تقرير الأمين العام يتضمن قسما فرعيا بعنوان ''التحديات المقبلة''، غير أنه موجز للغاية، ربما لأسباب تتعلق بالحيز، ولا ترد فيه أية إشارة إلى مجموعة من المسائل الكبيرة الأهمية بالنسبة لكوبا. فقد فرضت أقلية من البلدان منهجها وآراءها على القرارات المتخذة على الصعيد الدولي في مجال حقوق الإنسان. وباستثناء واحد تورد جميع القرارات المتعلقة بالبلدان، والتي اتخذتها لجنة حقوق الإنسان منذ عام ١٩٩٠، أسماء البلدان النامية بوصفها بلدانا تنتهك حقوق الإنسان. وكل هذه القرارات مقدمة من البلدان المتقدمة النمو.

يجب أن نوقف الاستغلال السياسي لحقوق الإنسان، والانتقائية والتحيز والمعايير المزدوجة السائدة في فرض المعايير الصارمة. ولا يجوز أن نسمح بفرض أفكار مطلقة للديمقراطية قائمة على أساس نماذج أجنبية ينعكس فيها نهج الدول الاستعمارية السابقة بصورة عامة.

وبالرغم من وجود نغمة متفائلة بعض الشيء في تقرير الأمين العام، بذكر نتائج مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من المؤسف أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية حاولت، حتى اللحظة الأخيرة، منع إدراج ولو دعوة معتدلة إلى عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية في الإعلان الختامي لمؤتمر قمة الألفية، وهذا الموقف مخالف لالتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء على تلك الأسلحة.

وبالإضافة إلى ذلك، كيف يمكن أن نفسر ما يوضحه تقرير الأمين العام من أن النفقات العسكرية السنوية

زادت في عام ١٩٩٩ لأول مرة في الفترة اللاحقة للحرب الباردة لتصل إلى ٧٨٠ بليون دولار تقريبا؟ وكم كان يمكن تحقيقه لو استخدم جزء صغير جدا من هذا المبلغ لتعزيز التنمية.

إن أزمة المدفوعات التي سببها أهم بلد مساهم في المنظمة من أجل فرض سياسات ذلك البلد، تؤثر على أداء المنظمة بشكل سليم. وسياسة النمو الصفري المتبعة في الميزانية – والمفروضة أيضا من أهم بلد مساهم – سياسة غير عملية، لأنها تقوض قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بغايات الميثاق ومبادئه، لا سيما المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتؤدي إلى فرض أولويات معينة بعيدة عن مصالح أغلبية الدول الأعضاء واحتياجاتها.

وترى كوبا أن المناقشات التي ستجري بشأن تعديل جدول الأنصبة المقررة لتمويل الميزانية العادية والجدول الخاص بتمويل عمليات حفظ السلام، يجب أن تؤدي إلى إلغاء الحد الأعلى الموضوع على جدول الأنصبة المقررة، وإقرار الجدول الخاص الحالي.

ختاما، أود أن أشير بإيجاز إلى التقرير (A/55/305) المعني بعمليات السلام الذي أعده فريق خبراء معين من الأمين العام، والذي يتضمن توصيات تترتب عليها آثار هامة بالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة. وبينما تأخذ بعض التوصيات في الحسبان المقترحات المشروعة التي رددها كثير منا في السنوات الأخيرة، فإن غيرها – وكثير منها خارج نطاق اختصاص الأمين العام – يدعو للقلق، على الأقل. وعلى أي حال، تقوم حاجة واضحة إلى عملية مناقشة واسعة النطاق تتسم بالشفافية ضمن إطار الجمعية العامة، حيث تستطيع جميع الدول الأعضاء المشاركة، والتوصل إلى توافق في الآراء – حيثما أمكن ذلك – بشأن هذه المواضيع الأساسية. وستشارك كوبا بحماس في هذه العملية.

السيد آدم (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشيد بالتقرير الممتاز للأمين العام الذي تنظر فيه الجمعية العامة اليوم.

وقبل أن أتناول عدة نقاط تتصل بالموضوع، أود أن أؤكد ما يعتبره بلدي أهم النتائج التي توصل إليها مؤتمر قمة الألفية. وهو أن المنظمة – رغم الانتقادات التي توجه بانتظام إليها، وبعضها له ما يبرره أحيانا – تقوم بدور أساسي في استجابة المجتمع الدولي للتحديات العديدة التي تواجهه: وفي المقام الأول، صون السلم والأمن الدوليين، وكذلك التنمية البشرية، وإدارة فرص العولمة وتحدياتها، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وعلينا أن نضع في الاعتبار هذا المظهر الجماعي من مظاهر الدعم خلال مناقشات هذه الدورة الخامسة والخمسين.

ونلاحظ أولا، الجزء الوارد في التقرير والذي يبين زيادة كبيرة في الموارد المخصصة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ فمنظمتنا تقوم، حاليا، بنشر ٤٥ ٠٠٠ جندي و ١٣ ٠٠٠ مدني، بما يترتب على ذلك من نتائج مالية نعرفها جميعا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقرير (A/55/305) الذي أعده، بناء على طلب الأمين العام، فريق الشخصيات البارزة الذي يرأسه السيد الإبراهيمي، يقدم مجموعة من التوصيات بشأن ولايات عمليات حفظ السلام وإدارتها، وهي توصيات لقيت تأييدا واسع النطاق من الدول الأعضاء. ويستند هذا التقرير إلى النتائج التي توصلت إليها البلدان المساهمة بقوات نفسها، ويستخلص دروسا نؤيدها تماما. وسيكون تنفيذ هذه التوصيات بتكلفة يجب تحملها بشكل منصف. ومن المستصوب، أن يتمكن الأمين العام من التحدث عن تحقيق تقدم ملحوظ في هذا المجال، في تقريره المقبل عن أعمال المنظمة، في عام ٢٠٠١. ولذلك، علينا جميعا، وخاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، أن نضع نصب أعيننا دائما الرسالة القوية المسَلمة إلينا من رؤساء

الدول والحكومات حول دور الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه بوصفها ضامنة للسلام في العالم.

والمسألة الثانية التي يركِّز عليها الأمين العام اهتمامه المطرد، وهو على حق في ذلك. مسألة العولمة ونتائجها بالنسبة لبلداننا. وعلينا أن نلاحظ، كما فعل عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات من قبلنا، أن الفرص المتاحة موزعة بشكل غير منصف على الدول الأعضاء. وهنا أيضا، تواجه منظمتنا تحدي إيجاد عناصر للاستجابة لذلك بسرعة كبيرة، وهي تعمل من أجل ذلك بنشاط، وإن كان بصعوبة كبيرة، خاصة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأود، في هذا السياق، أن أشيد مرة أخرى بمبادرات الأمين العام بأن تمد المنظمة يد المساعدة وتدخل في شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص التي تقوم بدور حاسم في الإدارة المتعددة الأبعاد لعالم الغد. وهذا جانب آخر من العمل الرائد الذي تقوم به منظمتنا في مجال التكيف مع عالم متغير. إن اجتماع رؤساء البرلمانات الذي سبق مؤتمر قمة الألفية ذكرنا أيضا بشكل ملائم بمظاهر القلق التي تساور المسؤولين المنتخبين في بلداننا فيما يتصل بهذه التغييرات.

وبمناسبة هذه المناقشة، أود أن أرحب ببعض أوجه التقدم المحرزة في العام الماضي، والجديرة بالاهتمام بشكل خاص. أولا، سيذكر عام ٢٠٠٠ بأنه العام الذي أقرت فيه الأمم المتحدة بالواقع السائد في أفريقيا بالفعل، عقب صدور تقرير الأمين العام المعنون ”أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها“ (S/1998/318)، في عام ١٩٩٨، ومن خلال جهود عدد من الدول الأعضاء، منها بلجيكا. وعلينا أن نعمل مستقبلا على الحيلولة دون تخلف أفريقيا عن العولمة.

إن الدورة الاستثنائية الخاصة بمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية للجمعية العامة الخاصة ببيجين + ٥، مكنتا الجمعية العامة من إعادة تأكيد أن الإنسان هو محور جهودها الإنمائية، ومن تحقيق تقدم في سبيل الاعتراف بالطابع العالمي لمفاهيم معينة، لا سيما حقوق المرأة في المجتمع.

وهناك، بعد ذلك، العمل الدؤوب لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والذي يتيح احتواء انتشار الفيروس/الإيدز إلى حد ما، إن لم يكن القضاء عليه تماما. فهذا الوباء العالمي يمثل كارثة إنسانية واقتصادية بالنسبة لعدد كبير من البلدان، ولذلك فهو عامل مزعزع للاستقرار بقدر بالغ.

وتود بلجيكا الإعراب عن قلقها إزاء المجال الإنساني، لا سيما فيما يتصل بالصعوبات التي يصادفها العاملون في المجال الإنساني بالأمم المتحدة، من حيث سبل الوصول إلى مناطق الصراع، التي يرفض البعض توفيرها لهم أحيانا، ومن حيث أمنهم الشخصي، وهو معرض للخطر في كثير من الأحيان، كما ثبت من مقتل ثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تيمور الغربية، عشية انعقاد مؤتمر قمة الألفية. وتزداد قائمة الضحايا من سنة إلى سنة. وعلينا حماية هؤلاء الموظفين ومعاقبة المعتدين عليهم بشدة.

وبالإضافة إلى ذلك، علينا أن نشعر جميعا بالقلق، أسوة بالأمين العام، لأن الاستجابة للاحتياجات المعلنة في النداء الأول الموحد المشترك بين الوكالات لهذا العام لم تتعد ٣٤ في المائة من الاحتياجات، رغم أن الاحتياجات في مجال المعونة الإنسانية هائلة، وأن النمو الاقتصادي يسمح بالإفراج عن مكاسب مالية كانت غير متوقعة تماما قبل بضع سنوات.

أخيرا، إن عدم التوصل إلى اتفاق بين الدول الأعضاء فيما يتصل بالأشخاص المشردين داخليا نتيجة للصراعات الداخلية، في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في تموز/يوليه الماضي، يعتبر قصورا مؤسفا للغاية بالنسبة لمنظمتنا. ونأمل أن يتم تصويب ذلك خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

ولا أستطيع أن أترك موضوع المجال الإنساني دون الإعراب عن تهنئة حكومتي الصادقة إلى السيدة صداكو أوغاتا على ما قامت به من أنشطة أثناء رئاستها لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي ستتركها في نهاية العام الحالي. إنها تستحق كامل امتناننا.

ختاما، أود أن أقول كلمة بشأن إصلاح مجلس الأمن، وهو موضوع آخر كان محور شواغل رؤساء الدول في مؤتمر قمة الألفية. فمن أجل تحقيق مصداقية هذا الجهاز الرئيسي للمنظمة وتمثيله وفعاليته، يجب القيام بالإصلاح على وجه السرعة. وعندما يتعلق الأمر بمسألة معقدة تقنيا وحساسة سياسيا، مثل هذه، فإني أشجع الأمين العام على مواصلة جهود الوساطة، التي يضطلع بها، دون كلل، كما يفعل في مجالات عديدة، من أجل ضمان عدم استنفاد زخم البحث عن حل.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): إن التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة (A/55/1)، يبين بوضوح، وبشكل رائع، الأنشطة العديدة التي شاركت فيها الأمم المتحدة وهيئاتها خلال السنة الماضية. ويشدد التقرير على المسائل الثلاث التالية التي نرى أنها تستحق اهتماما خاصا: وباء الإيدز العالمي، ودور الأمم المتحدة في حفظ السلام، وتنسيق إدارة العولمة.

لقد حددت الأمم المتحدة أفريقيا، بوصفها أكثر قارة تستحق اهتمامنا. وقد عرض تقرير الأمين العام بشكل صارخ كيف يدمر وباء الإيدز العالمي النسيج الاجتماعي والاقتصادي لبلدان بأكملها في تلك القارة. لقد عكس هذا الوباء اتجاه سنوات من الجهود الإنمائية ووضع عبئا لا يُحتمل على الدول والمجتمعات بأنواعها. ونحن نرحب بجهود الأمم المتحدة وبالاهتمام الذي تكرسه لمواجهة هذه الآفة، ونشعر بالتشجيع إزاءها، ونتطلع إلى مناقشة هذه المسألة، في الأسبوع المقبل، في الجلسات العامة للجمعية العامة وفي الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة والمخصصة حصرا لهذه الأزمة البشعة. ونؤيد بقوة اعتماد خطة دولية عملية وحاسمة، لمواجهة هذا التحدي.

وفيما يتصل بأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، وجّه التقرير الأخير للفريق المعني بعمليات السلام الاهتمام، بصورة خاصة، إلى نقص الموارد الذي عانت منه تلك العمليات والذي أثّر تأثيرا بالغا على قدرتها على تحقيق أهدافها. ومن الواضح، حاليا، أن الدعم المالي الفعال، والذي يمكن التنبؤ به، عامل حاسم في نجاح أي بعثة من بعثات السلام. ونحن نؤيد، في هذا الصدد، المبادرات الرامية إلى تعديل جدول الأنصبة المقررة لتوزيع الأعباء المالية لتلك العمليات بمزيد من الإنصاف. وسنؤيد الجهود الرامية إلى تحديد نسبة قصوى هي ٢٥ في المائة على الأنصبة المقررة الفردية.

وتود إسرائيل، في الوقت الحالي، أن تبلغ الجمعية العامة بالقرار الذي اتخذته بالتنازل عن تخفيض نصيبها بنسبة ٨٠ في المائة، الذي كانت تتمتع به قبل ذلك، وإنها ستدفع نصيبها الكامل في ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ثالثا، تبرز مناقشة التقرير للعولمة التحديات والفرص الكامنة في السباق الحالي نحو التكامل الاقتصادي. إن قوى العولمة لديها القدرة على تحقيق الثراء والفقر، على السواء. وانفتاح أي بلد أمام التكامل وأمام الأسواق الحرة يمكن أن

يساعد على تخفيف حدة الفقر والمرض، ولكن يمكنه أيضا أن يؤدي إلى زيادة تعرضه لآثار تقلبات الأسواق العالمية.

وتؤيد إسرائيل بقوة مبادرة الأمين العام للميثاق العالمي، وكذلك لتشجيع ''ائتلافات من أجل التغيير''، كوسيلة قيِّمة لتعبئة الإمكانات الإنتاجية للعولمة، وتوزيع عوائدها بالتساوي، وزيادة قدرة الحكومات الوطنية على حماية مواطنيها من مخاطر السوق المفتوحة، إلى أقصى حد ممكن. لقد أثبت التقرير السنوي للأمين العام، بالفعل، الدور الشامل والواسع النطاق الذي تقوم به هذه المنظمة، في جميع أنحاء العالم.

ومن منظور إسرائيل، كانت السنة الحالية بالغة الأهمية بالنسبة لعلاقتنا بالأمم المتحدة. فقد وقع حدثان، أوضحا، على وجه الخصوص، لإسرائيل ولمواطنيها ومؤيديها على نطاق العالم، أن الأمم المتحدة قد تتوفر لديها، بالفعل، القدرة على أن تكون علاقتها بإسرائيل كدولة، مماثلة لعلاقتها بأي دولة أخرى.

أولا، أذن هذا العام بقبول إسرائيل، مؤقتا، في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وسيساعد إدراجنا في تلك المجموعة على تقويم حالة شاذة أخرى لم تتأثر بها أي أمة أخرى. وهو خطوة هامة، وإن كانت خطوة أولى، في سبيل إدماج إسرائيل الكامل في الأمم المتحدة. ومن أجل التحقيق الكامل لمبدأ المساواة في السيادة الوارد في المادة ٢ من الميثاق، يجب أن تقبل إسرائيل في مجموعة إقليمية في جميع مقار الأمم المتحدة حول العالم، وأن تصبح مؤهلة للترشيح أسوة بغيرها من أعضاء الأمم المتحدة الآخرين. وفي الوقت نفسه، نظل ملتزمين بالتمتع بعضويتنا بين شركائنا الطبيعيين في المجموعة الآسيوية. ومع ذلك، وفي مقابل العضوية المؤقتة، سيعمل إدراجنا في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى على زيادة قدرتنا على المشاركة كدولة عضو كامل العضوية على قدم المساواة. وقد كانت جهود الأمين العام في هذا التحول ذات أهمية حاسمة من أجل نجاح هذه العملية، وستظل كذلك.

وكان الحدث الثاني التنسيق الذي لم يسبق له مثيل بين الأمم المتحدة وإسرائيل فيما يتصل بسحب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان. فقد قامت اسرائيل، بالتنسيق الكامل مع الأمم المتحدة، وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، بسحب قواتها من جنوب لبنان في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٠. وعقب الانسحاب، عملت الأمم المتحدة على تأكيد تنفيذ إسرائيل لجانبها من القرار. وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريره عن تنفيذ قراري المجلس ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨). وقد انبثقت تلك الوثيقة المفصلة من مئات الساعات من الجلسات الإعلامية المعقودة مع المسؤولين الإسرائيليين واللبنانيين، والمناقشات التي جرت مع الزعماء الوطنيين للدولتين، وعمليات التفتيش على أرض الواقع من جانب موظفي الأمم المتحدة والتحقق من خط الانسحاب. وقد ذكر الأمين العام، بشكل قاطع في ختام تقريره:

> ''أستطيع إبلاغ مجلس الأمن أن إسرائيل قد سحبت قواتها من لبنان وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)''. (S/2000/590، الفقرة ٤٠)

ورحب مجلس الأمن، بدوره، بالتقرير، وأقر نتائجه ومهَّد الطريق لإتمام تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

وجدير بالذكر أنه، بالإضافة إلى طلب انسحاب القوات الإسرائيلية، يطلب القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) أيضا إعادة السلام والأمن الدوليين وعودة السلطة الفعلية لحكومة لبنان في المنطقة. والآن، بعد أن قامت إسرائيل بسحب قواتها، وأكدت الأمم المتحدة امتثالها الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، ندعو، مرة أخرى، الأطراف

الأخرى إلى الوفاء بالتزاماتها الباقية بموجب ذلك القرار، حتى يتم إقرار السلام والأمن في هذه المنطقة، بعد طول انتظار.

وتأمل إسرائيل أن تمثل هذه الفترة الانتقالية في الجنوب اللبناني بداية عهد جديد من السلام والاستقرار على طول الحدود ومن الثقة المتبادلة بين شعب إسرائيل وشعب لبنان. إن إسرائيل تعترف بجهود الأمم المتحدة والأمين العام في سبيل بلوغ ذلك الهدف وتُقدِّر تلك الجهود.

وتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة واسع المنظور وشامل النطاق. وهو يوضِّح الأنشطة المتعددة الجوانب التي اضطلعت بها الأمم المتحدة وهيئاتها على مدى السنة الماضية. ومن منظور إسرائيل، تجاوز نشاط الأمم المتحدة ذلك في هذه السنة، وسجل خطوة ملحوظة سواء في مجال إدماجنا في منظومة الأمم المتحدة أو في مقدار التعاون بيننا وبين المنظمة. ونحن نشعر بالارتياح لهذه التطورات ونتطلع في العام القادم إلى بداية عصر جديد من المساواة في وضع اسرائيل في أسرة الأمم، تمشيا مع روح المادة ٢ من الميثاق.

وكما أوضح تقرير الأمين العام، فإن تسوية الصراعات وبناء السلام من الأمور التي تحتل مكانة رفيعة بين شواغل دول العالم. وهي ذات أهمية عليا بالنسبة لنا كذلك. ونحن في الشرق الأوسط نقف على أعتاب قرارات تاريخية. وأملنا أن تتخذ هذه القرارات فورا وأن تؤدي إلى سلام عادل ودائم وشامل لنا وللأجيال المقبلة. ونأمل أن يشمل تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، في العام القادم، إن شاء الله، بضعة فقرات لوصف تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.